

المقتطف

اليومي

(أخبار - تقارير - مقالات)

الأحد - ٢٠١٩/١/٢٠ م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

- ٣ عربي ٢١ ما هي خيارات الفلسطينيين لمنع تسريب عقارات القدس للاحتلال؟
٥ الشرق الأوسط وزير فلسطيني يعتذر بعد وصفه متظاهرين في الخليل بأنهم «مستوطنون»

شؤون عربية:

- ٦ الحياة اللندنية الأكراد إلى دمشق قريباً للتفاوض برعاية روسية
٨ وكالات أنباء تفجير إرهابي قرب دمشق ومصادر طبية تتحدث عن سقوط قتلى
٩ وكالة رويترز المعارضة السورية ترى فرصة لحل سياسي في البلاد
٩ فرانس برس جنرال متقاعد يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية الجزائرية

شؤون إسرائيلية:

- ١٠ أمد للإعلام ليرمان: الأموال القطرية ستدخل غزة الأحد أو الاثنين
١١ وكالة سما نتيا هو الى تشاد: "زيارتي هذه تغضب إيران والفلسطينيين وسأجلب من هناك بشائر ضخمة"
١٢ عرب ٤٨ السلطات الإسرائيلية تقرر إغلاق مدارس الأونروا في القدس المحتلة

شؤون دولية:

- ١٣ القدس العربي وزير الخارجية الأمريكي يسوّق لخطط ضرب إيران ورهانه تمويل سعودي للحرب
١٦ العربي الجديد "واشنطن بوست" تعرض استراتيجية جديدة لمعاقبة ترامب: "التجاهل"

المقالات والدراسات

- ١٩ علاء الدين أبو زينة أزمة المشروع الوطني الفلسطيني!..
٢١ أكرم عطا الله «صفقة القرن» المسربة.. خداع الناخب الإسرائيلي!..
٢٣ جيمس زغبى صفقة القرن.. بالون اختبار
٢٥ عريب الرنتاوي التسيّرات الإسرائيلية إن صحت؟!
٢٧ محمد عياش هل المصالحة الفلسطينية مستحيلة؟
٢٩ سامية عيسى عن حل المجلس التشريعي الفلسطيني
٣٢ محمود الفطاطة كتاب: (لمعينة الجمهور، الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية). لـ"رنة سيلغ"
٣٨ وئام بلعوم فلسطين أم الأرجنتين؟ مقتطف من «حل للمسألة اليهودية» لهرتسل
٤٠ صوفيا خوجاباشي غاز شرق المتوسط.. حرب إسرائيل الجيوسياسية عبر الأراضي المصرية
٤٢ خليل العناني الاعتراف الرسمي مع ابن سلمان (٣/٣): الارتباط السعودي بإسرائيل أصبح أكثر مباشرة وعلانية
٤٧ جميل مطر النظام العربي الإقليمي.. كنت شاهدا

ما هي خيارات الفلسطينيين لمنع تسريب عقارات القدس للاحتلال؟

عربي ٢١ . ٢٠٠١ / ١ / ٢٠١٩

أثار تسليم السلطة الفلسطينية سمسار عقارات، والمتهم بتسريب بيوت وأراضي فلسطينية في القدس المحتلة للمستوطنين، لأمريكا غضبا شعبيا عارما في فلسطين، وأعاد هذا الحدث قضية تسريب العقارات للواجهة مرة أخرى.

وزاد من قلق المقدسيين الأنباء المتواترة عن دور عربي في عملية تسريب العقارات، حيث اتهم الشيخ كمال الخطيب الأمير الإماراتي طحنون بن زايد بالطلب من رجل أعمال مقدسي شراء بيت محاذ للأقصى.

لجان شعبية

وبررت السلطة تسليمها للسمسار عصام عقل لواشنطن بأنها تعرضت لضغوط أمريكية وإسرائيلية، وهذا التبرير يدفع للسؤال عن الخيارات الفلسطينية الشعبية لمواجهة عمليات تسريب العقارات.

وأشار الباحث المختص في شؤون القدس، جمال عمرو، إلى أن تسليم سمسار العقارات المتهم بالتسريب لواشنطن "هو أمر مؤسف وخطير، خاصة أنه يمنح الضوء الأخضر للشخص نفسه ولمن يرغب بفعل ذلك من بعده".

وتابع عمرو في حديث لـ "عربي ٢١": "يجب أن يدفع هذا الحدث الشعب الفلسطيني لإعادة حساباته، وألا يرتكن على السلطة، خاصة أن هذه الحادثة أظهرت ضعف السلطة، وأيضا بأن من حق العملاء تسريب العقارات طالما لا يوجد عقاب لهم".

وعن خيارات الشعب الفلسطيني لوقف عمليات التسريب، أكد عمرو "أنه يجب على الشعب الفلسطيني العودة للأصول وأخذ حقه بيده، وتشكيل لجان مكونة من علماء دين ووجهاء الأحياء الفلسطينية، ويتم من خلالها معاقبة المسربين بدرجات متفاوتة".

وأضاف: "إذا وجدت هذه اللجان أن هناك شخصا تم إثبات تسريبه عقارا للمستوطنين بالشهود والوثائق، فيجب أن يتم إعدامه فورا كأبي خائن، وإن لم يتم بعد بالتسريب وإنما كان في بداية الطريق لفعل ذلك، تقوم هذه اللجان بفضحه والتشهير به؛ حتى لا يستطيع إكمال عملية التسريب".

من جهته، اتهم رئيس دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس، خليل التفكجي، السلطة الفلسطينية بالتآمر، مضيفا: "المناكفات السياسية بين بعض الأشخاص أدت لتسريب العقارات".

وأكد التفكجي في حديث لـ "عربي ٢١" أن "عدد البيوت التي تم تسريبها منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن هو ٧٠ بيتا فقط"، مشيرا إلى أن "سبب ذلك هو اصطدام اسرائيل بالنواة الصلبة داخل المجتمع الفلسطيني وهي الأسرة، التي سعى الاحتلال لتفكيكها لتسهيل عملية تسريب العقارات".

وأضاف: "الخيار المتاح هو تشكيل لجان داخل الأحياء الفلسطينية؛ لمراقبة عمليات التسريب، خاصة أن هناك قوى وطنية ودينية تقوم على الأقل بضبط ما يحدث في البلدة القديمة بالذات".

وأشار إلى أن "٤٠ في المئة من الأملاك في البلدة القديمة خاصة، و ٢٢ في المئة مملوكة للكنائس، منها ٥٦ في المئة تملكها الكنيسة الأرثوذكسية".

وأكمل التفكجي: "بالتالي يجب دراسة الـ ٤٠ في المئة من العقارات، وتشكيل لجان وطنية وإسلامية؛ لجعل الملك الخاص وقف عائلي، وبذلك لا يمكن بيعه إلا عبر موافقة القاضي الشرعي؛ لأنه في حالة بقائه ملكا شخصيا يمكن بيعه دون العودة لأحد".

التنسيق الأمني

وحول إمكانية معاقبة المسربين عبر العنف أو الإعدام، أوضح التفكجي أن الشعب الفلسطيني "لا يمكنه فعل ذلك نتيجة للتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل"، مبينا أنه في "إحدى الحالات التي تم فيها معاقبة المسربين، قامت السلطة بعمل مشاكل للمواطنين".

الدور العربي

وعن الدور الذي يجب أن تلعبه الدول العربية لمنع تسريب العقارات، قال التفكجي: "الدول العربية لا علاقة وسلطة لها في البلدة القديمة، لكن مع ذلك يمكنهم دعم المؤسسات داخلها من الناحية المادية، لمساعدتها على ترميم المنازل وجعلها قابلة للسكن".

من جهته، قال أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأردنية حسن البراري لـ "عربي ٢١": "الأردن بعد قرار فك الارتباط لا يملك سيادة قانونية على القدس، فقط الوصاية على المقدسات".

وتابع البراري: "كان القانون الأردني قبل فك الارتباط يجرم ويعاقب أي شخص يبيع عقارات للمستوطنين".

وحول الدور العربي، قال: "كل ما يستطيع العرب فعله هو الضغط على السلطة الفلسطينية لتجريم ومعاقبة المسربين، وأما حجة الضغط الأمريكي والإسرائيلي عليها فهي غير منطقية، خاصة أن علاقاتها مع واشنطن مقطوعة، بل الضغط الحقيقي والذي تشارك فيه السلطة هو على حماس، ويجب معاقبة السلطة لامتنالها لإسرائيل وتهاونها مع مسربي العقارات".

وختم حديثه بالقول: "يجب على الدول العربية الإعلان بأنهم لا يعترفون بأي عملية بيع أو تغيير في الوضع القائم".

بدوره، قال الباحث المختص في شؤون القدس، جمال عمرو: "يجب على العرب تفعيل قرارات الجامعة العربية فيما يخص القدس، وإن لم يكن باستطاعتهم حماية ممتلكات الشعب الفلسطيني هناك، يجب عليهم رفع يدهم عن الأمر، وترك الشعب الفلسطيني ليتحرك ويدبر أمره بالطريقة المناسبة".

وأكد أن الوصاية الأردنية "يجب أن تكون عملية، وذلك عبر اعتقال كل من سرب عقارا للإسرائيليين إذا جاء إلى الأردن، والتحقيق معه، وإجراء محاكمة علنية له، والتشهير به؛ حتى يكون عبرة لغيره".

وزير فلسطيني يعتذر بعد وصفه متظاهرين في الخليل بأنهم «مستوطنون»

الشرق الأوسط . ٢٠١٩/١/٢٠

شكّل رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، لجنة تحقيق وزارية بشأن تصريحات أدلى بها وزير الحكم المحلي في حكومته حسين الأعرج، تضمنت وصف قادة الحراك الواسع في الضفة الغربية ضد قانون الضمان الاجتماعي، بأنهم «مستوطنون».

وهاجم الأعرج مسؤول الحراك في مدينة الخليل، كبرى مدن الضفة الغربية، التي تتصدر المشهد ضد قانون الضمان، وقال إنه «يعيش في كريات أربع»، وهي مستوطنة إسرائيلية في الخليل يسكنها يهود متطرفون. وأثارت تصريحات الأعرج غضباً كبيراً لدى الفلسطينيين، خصوصاً أبناء محافظة الخليل، وخلفت عاصفة كبيرة في مواقع التواصل الاجتماعي وصلت إلى حد شن حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، هجوماً عليه، والمطالبة بإقالته فوراً.

وعلى خلفية الغضب الكبير، شكّل الحمد الله لجنة تحقيق وزارية فوراً للوقوف على تلك التصريحات، وما تلاها من ردود فعل، على أن تقدم اللجنة نتائج تحقيقها خلال فترة قريبة. وأفاد بيان بأن الحكومة «سترفع التوصيات إلى الرئيس محمود عباس».

وقال المتحدث باسم الحكومة يوسف المحمود، «إن جميع أبناء الشعب العربي الفلسطيني وقيادته يؤكدون أن محافظة الخليل كبقية محافظات الوطن تحظى باهتمام حكومي دائم، وتعمل الحكومة بشكل دائم على تطوير خدماتها في المحافظة».

وشددت الحكومة على أن العمال «جزء أساسي من نسيج المجتمع والنضال الوطني في سبيل نيل الاستقلال وبناء الدولة». وحظي الأعرج ومن خلفه الحكومة بردود فعل قوية شملت هجوماً حاداً وجردة حساب. وأصر قادة ووجهاء وعشائر الخليل على إقالة الأعرج، وأعلنوا أنه «ممنوع من دخول الخليل».

وكانت حركة فتح في «أقاليم وسط الخليل» طالبت بتشكيل لجنة تحقيق ومحاسبة الأعرج وإقالته، على خلفية تصريحات بشأن حراك الضمان الاجتماعي. وقالت الحركة «إن التناول على أبناء شعبنا الفلسطيني مرفوض، وشريحة العمال هي رمز للثورة الفلسطينية، وشريحة أصيلة ومهمة في أي مجتمع متحضر في العالم».

وأعلنت الحركة أنه لن يتم التعامل مع وزير الحكم المحلي في أي أمر إداري يتعلق بالخليل، مضيفة: «من هنا نخطب كل مؤسسات المجتمع المحلي بعدم التعامل معه حتى صدور قرار إقالته من منصبه، كما نؤكد أن شخص وزير الحكم المحلي غير مرحب به في خليل الرحمن، ويمنع عليه دخولها».

وأكد محافظ الخليل جبرين البكري على مواقف قادة الحراك الوطني، وحرصهم على مصالح العمال، قائلاً إن «أي موقف صدر عن أي جهة أو شخص، هو يعبر عن موقفه الشخصي وسيتحمل نتائج ذلك».

كما استنكر رئيس بلدية الخليل، تيسير أبو سنيّة، ما جاء على لسان الأعرج، مضيفاً: «نستهجن ما ورد من تصريحات على لسان وزير الحكم المحلي حسين الأعرج، التي تمثل إساءة لأهالي الخليل ومؤسساتها وجميع طبقاتها وقطاعاتها».

وهاجم مسؤولون وكتاب ومتفقون وناشطون، الأعرج، وسخروا من اتهاماته وما عدوه محاولة منه لإظهار حق التعليم والعلاج كأحد الإنجازات الاستثنائية للحكومة. وذهب بعض المنتقدين إلى شن هجوم على المواطنين أنفسهم، واتهموهم بالعجز عن مواجهة مسؤولين اعتادوا على إهانتهم.

وقدّم الأعرج، من جهته، اعتذاره لأهالي الخليل عن تصريحاته المتصلة بحراك الضمان الاجتماعي. وقال في بيان: «أعلن باسمي أنا حسين الأعرج وزير الحكم المحلي إليكم جميعاً يا أهلي وبأبناء شعبنا الكرام بأن ما حدث من تبعات حول تصريحات أدليت بها كانت تخص شخصاً معيناً بعينه، وجاءت في ظل الحديث عن الهم العام، وعن حراك الضمان الاجتماعي، ولم يكن المقصود بذلك سوى الرد على شخص واحد وحيد كان قد أساء وتناول ووجه التهديدات للحكومة وكبار المسؤولين، ولم يكن قصدي أبداً الإساءة أو الإشارة إلى أي فرد في محافظة الخليل الكريمة العزيزة الغالية». وتابع: «وإذا فهم كلامي على غير ذلك، فإنني أقدم اعتذاري لكل فرد وأسرّة وعائلة من أهلي الكرام، ويؤسفني أن كلامي تم تحريفه والزيادة عليه بما لم أقصده من قبل قلة قليلة لها أجندات وغايات أخرى».

الأكراد إلى دمشق قريباً للتفاوض برعاية روسية

الحياة . ٢٠١٩/١/٢٠

بعد ساعات على إعلان السيناتور الأميركي لينزي غراهام أن انسحاب القوات الأميركية من سورية يجب أن يخدم ثلاثة أهداف تتمثل في هزيمة تنظيم «داعش»، ومنع انتصار إيران، وحماية تركيا وحل مشكلة «وحدات حماية الشعب الكردية» و«حزب العمال الكردستاني» في سورية، كشف مصدر كردي بارز عن جولة مفاوضات «قريبة جداً» بين مجلس سورية الديمقراطية (مسد) والحكومة السورية في دمشق برعاية روسية.

وفي حين أبدت هيئة التفاوض السورية المعارضة في الرياض استعدادها العمل مع المبعوث الدولي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، وطالبت بإجراءات لتعزيز الثقة، قال بيدرسون إنه يأمل في محادثات إيجابية في موسكو غداً الاثنين، وأكد أنه بعد اتصالاته مع الحكومة يعمل على «تعزيز القواسم المشتركة وبناء الثقة ودفع العملية السياسية في جنيف».

وفي تصريحات عقب محادثاته في أنقرة أعرب غراهام عن أمله في أن يبطئ الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من سورية إلى حين تدمير «داعش»، مستذكراً: «هناك نبأ جيد: أعتقد أن الجنرال دنفورد (جوزيف) لديه خطة يعمل عليها مع الجيش التركي يمكنها أن تتجز هذه الأهداف وهم يعتزمون نقل عناصر وحدات

حماية الشعب بعيداً عن تركيا»، مشدداً على أنه «ثمة حاجة لسحب الأسلحة الثقيلة من الجماعات الكردية»، وزاد: «علينا حماية تركيا وحل مشكلة ي ب ك/ بي كا التي أحدثتها لها في سورية».

وحذر غراهام من أن «الانسحاب غير المخطط له سيكون بمثابة فوضى»، ويفتح على «حرب جديدة»، داعياً إلى الأخذ بمخاوف تركيا، منتقداً سياسة الرئيس السابق باراك أوباما الذي «أحدث كابوساً لتركيا عبر تسليم وحدات حماية الشعب»، ولم يستبعد غراهام إمكانية إقامة منطقة عازلة في سورية لتبديد مخاوف تركيا الأمنية، وزاد أن «القيام بذلك في شكل صحيح أمر مهم».

ورحب القائد العام لـ «حركة تحرير الوطن» العقيد فاتح حسون بالتفاهات التركية في شأن المنظمات الكردية والمنطقة العازلة إن صحت، وزاد في اتصال مع «الحياة» أن «هذا التفاهم إن تم وصدقت أميركا بتطبيقه فسيعود بالفائدة على الشعب السوري وثورته».

ورجح حسون أن «هناك تفاهات تم التوصل إليها بين رئيس الأركان الأميركي ونظيره التركي تتلخص في إبعاد «وحدات الحماية الكردية» (بي بي كي) عن الإضرار بالأمن القومي التركي»، ومع إشارته إلى أن «الموقف في أميركا أكثر تعقيداً في ما يتعلق بالملف السوري في ظل تحالفها مع ميليشيات قسد»، أعرب القائد في «الجيش الحر» المقرب من أنقرة أن «أميركا دفعت بالسيناتور غراهام إلى أصحاب القرار في تركيا للتفاوض معهم لإيجاد طريقة ترضي جميع الأطراف باستثناء النظام وداعميه «روسيا وإيران» من إيجاد حل لهذه المعضلة».

وفي المقابل، قال عضو المجلس الرئاسي لـ «مجلس سورية الديمقراطية» سيهانوك ديبو، إنه «من المتوقع إن لم نقل من الطبيعي أن يتم تعديل قرار الرئيس الأميركي بخصوص الانسحاب. قد يكون بالانسحاب البطيء أو التمكين في حال توافقت الأطراف على إنشاء منطقة آمنة».

وأوضح ديبو في اتصال مع «الحياة» أن «لا تفاصيل حاسمة من قبل موسكو وواشنطن بخلاف أنقرة التي تسعى إلى الإقدام بخطوة أخرى مخالفة وبالعكس من السيادة السورية وصون جغرافيتها»، مشيراً إلى أن «شرق الفرات بأكمله يمكن أن يكون منطقة آمنة وفق شكله الحالي على خلاف غالبية مناطق شمال سورية من غرب الفرات توجد مناطق محتلة كما عفرين التي تدخل عام مقاومتها الأولى منذ شن العدوان واحتلالها».

ومع إشارات واشنطن المتناقضة، كشف مصدر كردي بارز في اتصال مع «الحياة» أن جولة مفاوضات بين «مجلس سورية الديمقراطية» والنظام السوري ستعقد برعاية روسية في غضون أيام في دمشق.

وأكد المصدر أن «الادارة الذاتية في الشمال أعدت قائمة من عشرة بنود لعرضها تؤكد على وحدة الأراضي السورية، وتعد الإدارات الذاتية جزءاً من نظام جمهوري ديمقراطي، وتحظى بممثلين في البرلمان كما تنص الورقة على أنه «إلى جانب العلم السوري، يجب أن تكون هناك أعلام تمثل الإدارات الذاتية، وأن الديبلوماسية في مناطق الإدارات الذاتية تسير بما لا يتعارض مع مصالح الشعب السوري والدستور»، وتعد الورقة أن «قوات سورية الديمقراطية» هي جزء من الجيش السوري، ومسؤولة عن حماية الحدود السورية، وأن قوى الأمن الداخلي في مناطق الإدارات الذاتية تعمل وفق المجالس المحلية بما لا يتعارض مع الدستور السوري، إضافة إلى «توزيع الثروات الوطنية على المناطق السورية في شكل عادل»، تذكر الورقة بعض الحقوق في مجال التعليم والثقافة

ومنها أن «التعلم باللغة الأم وهي أساس التعليم في مناطق الإدارات الذاتية، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في عموم سورية في مناطق الإدارات الذاتية يتم التعليم باللغات المحلية في كليات التاريخ والثقافة واللغات والآداب وما يماثلها».

وبعد عام على عملية غصن الزيتون التي سيطرت فيها تركيا وفصائل مدعومة منها على عفرين، قالت هيفي مصطفى الرئيسة السابقة للمجلس التنفيذي لمقاطعة عفرين في اتصال مع «الحياة» إن «الوقائع والأحداث تثبت أنها كانت تهدف الى القضاء على الإرادة السورية التي كانت مجتمعة هناك في حالة آمنة وضرب تجربة التعايش الاخوي التي كانت حاضرة هناك تنفيذ سياستها في تركيز المنطقة وعملية تطهير عرقي لإخراج الشعب الكردي من قراه ومدنه».

وزادت أن «مأساة أهالي عفرين بعد سنة من احتلالها في ازدياد حتى وصلت الى ما يمكن ان نسميه بحرب تطهير عرقي وابادة فقد وصل عدد الشهداء خلال عام واحد الى ٢٥٠ والجرحى الى ٢٨٩ بالإضافة الى اكثر من ٨٥٠ مدنياً مختطفاً وهروب عشرات الآلاف من مواطني عفرين»، محذرة من أن «تركيا تحاول خداع العالم وباختلافات بسيطة لإعادة تجربة عفرين المأساوية في شرق الفرات بإطلاق ما سمته المنطقة الآمنة. وإذا كان العالم يريد الأمن والاستقرار وعدم اعادة تجربة عفرين عليها ان تخطو الى حل في إطار القوانين الدولية المتعلقة بهذه الصراعات ولا سيتحمل العالم نتائج كارثية فيما لو أطلقت يد تركيا والفصائل الارهابية في شرق الفرات».

تفجير إرهابي قرب دمشق ومصادر طبية تتحدث عن سقوط قتلى

وكالات أنباء . ٢٠١٩/١/٢٠

أفادت وكالة الأنباء السورية "سانا" صباح الأحد، بسماع دوي انفجار صباح اليوم في محيط العاصمة السورية دمشق.

وتحدثت مصادر طبية، لوكالة "سبوتنيك" عن سقوط قتلى في انفجار كفرسوسة، مؤكدة أن الأجهزة الأمنية ضربت طوقاً أمنياً حول موقع الانفجار في محيط العاصمة دمشق.

بدوره، قال مراسل شام إف إم إن صوت الانفجار، الذي سمع في أرجاء العاصمة، ناجم عن عمل إرهابي استهدف نقطة عسكرية بالقرب من المتحلق الجنوبي، مؤكداً أن وحدات الهندسة تقوم بمعاينة موقع الانفجار.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية أحبطت تفجيراً ثانياً بتفكيك عبوة ناسفة وملاحقة إرهابيين حيث أغلقت الطرق المؤدية للمتعلق من جهة كفرسوسة والمزة وجسر الزاهرة.

وذكرت قناة روسيا اليوم نقلاً عن، نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي أن صوت الانفجار الذي سمع في أرجاء دمشق، كان نتيجة عمل إرهابي استهدف نقطة عسكرية بالقرب من المتحلق الجنوبي.

في حيان أشارت إلى أن الأجهزة الأمنية احبطت تفجير ثان بتفكيك عبوة ناسفة وملاحقة إرهابيين، حيث أغلقت الطرق المؤدية للمتعلق من جهة كفرسوسة والمزة وجسر الزاهرة.

المعارضة السورية ترى فرصة لحل سياسي في البلاد

رويترز . ٢٠١٩/١/١٩

قال نصر الحريري رئيس هيئة التفاوض بالمعارضة السورية إن أمام سوريا الآن فرصة طيبة للتوصل لحل سياسي للحرب المدمرة التي تشهدها منذ ثماني سنوات بعد أن أدى وقف لإطلاق النار إلى هدوء في معظم مناطق سوريا.

وقال الحريري في مقابلة مع رويترز في مقره بالعاصمة السعودية الرياض "أعتقد أن لدينا الآن فرصة، لأن لدينا الآن في سوريا كلها تقريبا وفقا لإطلاق النار، في شمال شرق سوريا وشمالها، كما أن جهود مكافحة الإرهاب حققت نتائج طيبة".

ويرأس الحريري وفد المعارضة في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة وقد التقى يوم الجمعة مع جبر بيدرسن الذي عين حديثا مبعوثا خاصا من الأمم المتحدة بشأن سوريا.

وقال الحريري "حان الوقت الآن لاستثمار كل هذه التطورات وهي وقف إطلاق النار ومكافحة الإرهاب وإيمان غالبية الشعب السوري بأن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي". وفي ديسمبر كانون الأول أخفقت روسيا وإيران وتركيا التي تدعم الطرفين الرئيسيين في الصراع السوري المعقد في الاتفاق على تشكيل لجنة دستورية سورية برعاية الأمم المتحدة لكنها دعت لانعقاد تلك اللجنة أوائل العام لبدء عملية سلام قابلة للاستمرار.

وتشبث الرئيس السوري بشار الأسد، الذي استعادت قواته السيطرة على معظم الأراضي السورية بدعم من إيران وروسيا ما عدا محافظة إدلب في شمال البلاد، بالسلطة طوال الصراع ولا يبدي أي مؤشر على أنه سيتخلى عنها بعد انتهاء الحرب.

وتسعى دول عربية، بينها دول دعمت يوما المعارضة المسلحة ضد الأسد، للتصالح معه بعد أن حقق الجيش السوري مكاسب حاسمة في الحرب بهدف توسيع نفوذها في سوريا على حساب الدول غير العربية مثل إيران وتركيا.

وقال الحريري "كل الدول.. تركيا وإلى حد ما روسيا والدول العربية تعتقد... أنه بدون حل سياسي سيكون التطبيع مع نظام (الأسد) مستحيلا".

جنرال متقاعد يعلن ترشّحه للانتخابات الرئاسية الجزائرية

فرانس برس . ٢٠١٩/١/٢٠

بموجب القانون سيكون لدى المرشحين المحتملين حتى ٤ مارس للتسجيل لدى المحكمة الدستورية - الأناضول

أعلن جنرال متقاعد، السبت، ترشّحه للانتخابات الرئاسية الجزائرية، ليصبح أول مرشح في الاقتراع المقرر إجراؤه في نيسان/ أبريل المقبل، في وقت يلفّ الغموض نوايا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يحكم الجزائر منذ ١٩٩٩.

ويأتي إعلان ترشح الجنرال علي غديري، غداة إعلان الرئاسة الجزائرية أنّ الانتخابات الرئاسية ستجرى في ١٨ نيسان/ أبريل المقبل.

وتنتهي في ٢٨ نيسان/ أبريل المقبل الولاية الرابعة لبوتفليقة (٨١ عاماً)، الذي يستخدم كرسيًا متحركًا منذ إصابته بجلطة دماغية في العام ٢٠١٣.

وعلى الرغم من وضعه الصحي وتقدمه في السن، يدعو معسكره منذ أشهر إلى الترشح لولاية رئاسية خامسة. لكن بوتفليقة الذي نادرًا ما يظهر في العلن منذ إصابته بالجلطة، لم يكشف بعد أي قرار في هذا الشأن.

وبموجب القانون، سيكون لدى المرشحين المحتملين حتى ٤ آذار/ مارس للتسجيل لدى المحكمة الدستورية.

وشكّل الغموض بشأن ترشيح بوتفليقة من عدمه محور النقاش السياسي في الجزائر على مدى أشهر.

لكنّ غديري كان أول من أخذ زمام المبادرة، معلنًا في بيان لوسائل الإعلام الجزائرية: "قررتُ أن أقبل التحدي والترشح في الانتخابات الرئاسية".

وقال الجنرال البالغ ٦٤ عامًا: "هذا التحدي الكبير... ينطوي على طرح أسئلة دون أي محظورات على النظام القائم".

وعزّز غديري صورته العامة بسلسلة مشاركات إعلامية في الأسابيع الأخيرة.

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة "الوطن" الشهر الماضي، انتقد تكهّنات حول إمكان تأجيل الانتخابات وتمديد ولاية بوتفليقة، قائلاً إنه يتوقع أن يوقف الجيش خطوة مماثلة.

وأثارت هذه التصريحات حفيظة وزارة الدفاع، التي توعّدت باللجوء إلى القضاء إذا تمّ خرق القواعد المتعلقة بسلوك العسكريين المتقاعدين.

ليبرمان: الأموال القطرية ستدخل غزة الأحد أو الاثنين

أمد . ٢٠١٩/١/٢٠

كشف وزير الجيش الإسرائيلي السابق "أفيغدور ليبرمان" الأحد، أنّ الأموال القطرية ستدخل قطاع غزة خلال اليوم أو غداً على أحدث تقدير.

وأضاف ليبرمان عبر صفحته على "فيسبوك"، أنّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيسمح بإدخال ١٥ مليون دولار من الأموال القطرية إلى حماس اليوم أو غداً.

وأوضح، بعد يوم الجمعة الماضي، كان عدد المشاركين على طول حدود القطاع كبير جداً، ونشطاء حماس دخلوا السياج الفاصل إلى الأراضي الإسرائيلية.

وأشار، يجب على حكومة إسرائيل أن توقف نقل الأموال والوقود وأي معدات اضافية لغزة قبل اطلاق سراح جنودنا.

ومن جهتها أكدت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أنّ إسرائيل أزالّت حظر تمرير دفعة الدولارات من قطر عن شهر يناير والتي تم تجميدها منذ أسبوعين - ومن المقرر أن يصل السفير القطري مع حقائب الدولارات الليلة أو غدا إلى مطار بن غوريون، ومن هناك سيستمر إلى غزة.

نتنياهو بطريقه الى تشاد: "زيارتي هذه تغضب ايران والفلسطينيين وسأجلب من هناك بشائر ضخمة

وكالة سما . ٢٠١٩/١/٢٠

قال رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، قبيل اقلاع طائرته فجر اليوم الى تشاد: "أتوجه اليوم لأشق طريقا جديدا تاريخيا وهاما، انني أتوجه الى تشاد، دولة مسلمة عملاقة لها حدود مع ليبيا ومع السودان. واضاف: " هذه الزيارة جزء من التحولات التي نحدثها في العالم العربي والإسلامي. لقد وعدتكم بأن هذا سيحدث. سأجلب لكم من هناك بشائر ضخمة. وثمة دول أخرى قادمة". وتابع نتنياهو: "زيارتي هذه تقلق كثيرا إيران والفلسطينيين بل تثير لديهم الغضب الشديد وقد حاولوا احباط هذه الزيارة ولكن مساعيهم أخفقت".

وسيعرض نتنياهو، على رئيس تشاد إدريس ديبي، المساعدة الإسرائيلية في حماية حدودها مع ليبيا. وفي التفاصيل، قال الاعلام العبري إن نتنياهو سيعرض على ديبي المساعدة في منع تسلل مسلحين من مجموعات "إرهابية".

ورجحت القناة، أن يتم التوافق إيجابيا في هذه القضية، وأن تساعد إسرائيل عملياً في حماية الحدود وتعزيز قوات تشاد هناك، من دون تفاصيل بشأن طبيعة تلك المساعدة.

وأشارت مصادر الى أن المباحثات بين نتنياهو وديبي ستتناول موضوع فتح الأجواء التشادية بوجه الملاحة الإسرائيلية بهدف تقصير زمن الرحلات الوية من إسرائيل الى أمريكا الجنوبية، وهو ما يقدره المسؤولون بنحو ثلاث الى أربع ساعات في كل اتجاه بدلا من الالتفاف على القارة السمراء عبر البحر المتوسط. وقالت مصادر قريبة من نتنياهو إن من المتوقع الإعلان عن تجديد العلاقات الدبلوماسية، والهدف هو أن تتحرك الدول الإسلامية الأخرى في نفس الاتجاه.

ومن المقرر أن تستغرق زيارة نتنياهو الى تشاد عدة ساعات فقط يقضيها في القصر الرئاسي فيما وصفت القناة هذه الزيارة بـ "التاريخية"، بالرغم من انها ليست الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي بزيارة لهذه الدولة المسلمة في افريقيا، فقد قامت رئيسة وزراء إسرائيل في الماضي، غولدة مئير، بزيارة مماثلة لتشاد عام ١٩٦٩.

السلطات الإسرائيلية تقرر إغلاق مدارس الأونروا في القدس المحتلة

عرب ٤٨ . ١٩/١/٢٠١٩

قرّرت السلطات الإسرائيلية إغلاق مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في القدس المحتلة، بدءًا من العام الدراسي المقبل، بحسب ما ذكرت "القناة ١٣" الإسرائيلية، مساء اليوم، السبت. ووفقًا للقناة، فإن الإغلاق جاء بعد أسابيع من اجتماع سرّي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لإقرار خطة لإغلاق وطرده المؤسسات التي تديرها الأونروا من القدس المحتلة.

والخطة التي أقرها مجلس الأمن الإسرائيلي سبق وأقرتها بلدية القدس. يذكر أن الوكالة الدولية تدير مخيم شعفاط شمالي القدس المحتلة، وهو المخيم الوحيد في المدينة، ولكن لها عشرات العيادات الطبية والمؤسسات التعليمية وعشرات المدارس في المدينة نفسها. وفي تشرين أول/أكتوبر الماضي، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن مخطط بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس، يهدف إلى سلب جميع صلاحيات الأونروا وإنهاء عملها وإغلاق جميع مؤسساتها في المدينة المحتلة، بما في ذلك المدارس والعيادات ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال، بالإضافة إلى سحب تعريف شعفاط كـ"مخيم للاجئين" ومصادرة جميع الأرض المقام عليها المخيم.

ويأتي ذلك في أعقاب وقف المساعدات المالية الأميركية المقدمة للوكالة الأممية التي يعمل فيها آلاف الفلسطينيين وتوفر خدمات صحية وتعليمية وتزود الغذاء لمعظم اللاجئين، وسط مساع أميركية إسرائيلية إلى تغيير تعريف اللاجئين الفلسطينيين، ليقصر على الجيل الأول من اللاجئين الفلسطينيين الذين أخرجوا من بلداتهم الفلسطينية قسراً عام ١٩٤٨، دون الالتفات إلى الأجيال التالية التي أوصلت عدد اللاجئين إلى خمسة ملايين لاجئ في جميع أنحاء العالم.

يذكر أن رئيس بلدية الاحتلال في القدس السابق، نير بركات، كان قد صرّح بداية أيلول/سبتمبر الماضي، أنه سيعمل إلى طرد الأونروا من المدينة المحتلة، وعبر عن ذلك في المؤتمر الذي عقده "شركة الأخبار"، حينها، بالقول إن "إزالة الأونروا ستقلص التحريض والإرهاب، وستحسن الخدمات للسكان، وستزيد من أسرلة شرقي المدينة، وستساهم في السيادة الإسرائيلية ووحدة القدس"، مدعياً أن "الأونروا هي كيان أجنبي وغير ضروري فشل فشلاً ذريعاً، وأنا أعتزم إبعاده من القدس، كل جانب من أونروا يعاني من خلل وظيفي وفشل إداري".

وأشارت القناة الإسرائيلية إلى أن المحرك الرئيس للمخطط طويل الأمد الذي أطلقت عليه بلدية الاحتلال في القدس اسم "خطة العمل من أجل القضاء على مشكلة اللاجئين في المدينة"، يكمن في البيت الأبيض، إذ إنّ الخطوات التي اتخذها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بحق المدينة المحتلة الموجهة بصورة مباشرة ضد الفلسطينيين، شجعت الاحتلال على المضي قدماً في مواجهة الوكالة الدولية.

وتسعى البلدية لنقل الخدمات والمؤسسات التي تقدمها الأونروا، للاجئين الفلسطينيين إلى يد ما وصفته القناة بـ"السيادة"، وبالتالي إلى سلطة بلدية الاحتلال بالقدس، على اعتبار أن "نهج الأونروا تجاه السكان كلاجئين يمنع نموهم ولم يعد ذا صلة، يجب وقف التعامل معهم كلاجئين، والنظر إليهم كسكان والعمل على إعادة تأهيلهم". وسيتم عرض الخطة التي تمت صياغتها بالتنسيق مع الإدارة الأميركية، خلال الفترة القريبة المقبلة على الحكومة؛ التي من المتوقع أن تصادق عليها بشكل تلقائي، إذ ستصدر وزارة التعليم ووزارة الصحة أوامر فورية بإغلاق جميع المؤسسات التابعة لـ"أونروا"، في حين سيتم العمل على استيعاب الطلاب والمرضى في إطار المؤسسات التابعة لبلدية الاحتلال في القدس.

وعلى المدى البعيد، ستتم مصادرة جميع مباني "أونروا" في القدس، وتحويلها إلى مبان تابعة للبلدية، في حين سيتم إلغاء التعريف الرسمي لمخيم شعفاط كمخيم للاجئين وستعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلية على مصادرة الأراضي المقام عليها لصالح الاحتلال.

ومن المتوقع أن تؤثر إجراءات الاحتلال بشكل مباشر وأساسي على ١٢٠٠ طالب في مدرستين للبنات وأخرى للبنين في شعفاط، وعلى ١٥٠ طالبًا وطالبة في مدرسة الوكالة الابتدائية في وادي الجوز، بالإضافة إلى مدرسة الوكالة الابتدائية للبنات في سلوان التي تضم حوالي ١٠٠ طالبة، ومدرستي الوكالة الابتدائية والثانوية للبنات في صور باهر التي تضم نحو ٣٥٠ طالبة.

وزير الخارجية الأمريكي يسوّق لخطط ضرب إيران ورهانه تمويل سعودي للحرب

القدس العربي . ٢٠١٩/١/٢٠

قلص وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو جولته الخارجية التي قادته إلى دول الخليج العربي وعاد إلى العاصمة واشنطن من دون خطة واضحة في الأفق، لحلحلة الأزمة التي تعصف باستقرار دول مجلس التعاون، منذ فرضت الرياض وأبوظبي والمنامة حصارا شاملا على جارتها الدوحة.

رئيس الدبلوماسية الأمريكية لم يبد في زيارته الأخيرة اهتماما بتعزيز جهود الوساطة لحل الأزمة. لا تزال طهران حتى الآن رهان تحركاته، ومحددة بوصلتها، يسوق علنا وفي الاجتماعات المغلقة، لهواجسه من تمدد نفوذها، وتنامي خطرهما.

مايك بومبيو تحدث عرضا عن استقالة أنتوني زيني زميله المكلف بحل الأزمة الخليجية، مشيرا إلى أن انسحابه واستقالته لا يعكسان أي تغيير في سياسية الولايات المتحدة إزاء الأزمة الخليجية وجهود الولايات المتحدة الاستراتيجية والتزاماتها إزاء المنطقة. وشدد على أن بلاده ستواصل ما تقوم به لحل الأزمة الخليجية خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة وربما لم يشأ القول حتى السنوات المقبلة.

في اختتام الاجتماع الثاني للحوار الاستراتيجي القطري الأمريكي في الدوحة، وفي مؤتمر صحفي مع نظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أعلن بومبيو أن "قطر صديق رائع" للولايات المتحدة، موجها شكره لدعم الدوحة للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم "الدولة" (داعش).

تنويه وزير الخارجية الأمريكي بمناقشته مع نظيره القطري جهودهما المشتركة في مكافحة الإرهاب لم يعكس قولا وفعلا ما اعتبره أهمية الوحدة بين دول مجلس التعاون في مكافحة الإرهاب.

كل ما استخلصه المسؤول الأمريكي من الرياض تصريح هلامي عابر اعتبر فيه أن القيادة السعودية ترغب في إعادة منطقة الخليج إلى وضع أفضل.

رؤية إدارة ترامب حول الأزمة تستشف من تشديد بومبيو في اختتام لقاء جمعه مع الوزير السعودي عادل الجبير أن "الجميع يجب أن يبذل مزيدا من الجهود للقيام بذلك معا". تصريح ألحقه بجملة اعتراضية أشار فيها إلى أن هذه الدول هي المخولة بتلمس السبل التي تمكنها من معالجة الوضع بشكل مشترك.

وفي اجتماعاته بالمسؤولين السعوديين الذين يواجهون ضغوطا متزايدة منذ حادثة تصفية جمال خاشقجي، يسعى وزير الخارجية ليمسك خيط الملف الذي يقوده فعليا إلى دعم الرياض لخطته حول عدوهم المشترك طهران. ولم يخف المسؤول الأمريكي ما تحدث عنه، من مشاركته الملفات التي يراها أولوية، وتصب في تحقيق مصالح أمريكا الحيوية، وهو ما من شأنه أن يسهم بحد تأكيده في "إعادة تلك الدول جميعا إلى مكان أفضل".

حوار بناء وغير مشروط

القيادة الأمريكية تدرك جيدا أن حل الأزمة الخليجية لم يحن أوانه بعد، وهي تمضي نحو طي هذا الملف تدريجيا والمضي نحو خططها المستقبلية تنفيذا لأجنداتها المقبلة.

وأسباب القناعة التي بدأت تترسخ لدى البيت الأبيض باستحالة حل الأزمة منبعا تصلب مواقف الرياض وأبو ظبي ورفضهما أي تسوية عادلة مع جارتهما الدوحة التي تفرضان عليها حصارا شاملا منذ عامين تقريبا. قطر أعلنتها بشكل صريح على لسان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني: "أن الدوحة مستعدة لإجراء حوار بناء بدون شروط مسبقة مع دول الحصار لحل الأزمة الخليجية".

الملف الإيراني أولوية الدبلوماسية الأمريكية

بومبيو الذي خلف تيلرسون في المنصب، يتجاوز تدريجيا موضوع الأزمة الخليجية التي يتفق مع رئيسه ترامب على أنها ليست ضمن أجندة إدارته التي توجه نشاطها ضد طهران.

إيران هي الآن على رأس أولويات صناع القرار في العاصمة واشنطن وتحتل الصدارة في خطة وزارة الخارجية، وأعلن عن ذلك مسبقا بومبيو قبيل مغادرة طائرته المتجهة نحو الشرق الأوسط.

وزير الخارجية الأمريكي أبرز هذه الأولويات في خطاب ألقاه في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ودعوته إنهاء جميع الصراعات بين دول الشرق الأوسط من أجل التصدي لما وصفه بالنفوذ الإيراني في المنطقة.

ويشدد بومبيو في أحاديثه على أن تهديد إيران زاد بعد الاتفاق النووي الذي وقعه الغرب معها في صيف عام ٢٠١٥ ويتهم طهران صراحة بأنها طورت القدرة الصاروخية لـ "حزب الله" ضد إسرائيل، ولها ميليشيات شيعية في الموصل، وتدعم الحوثيين الذين يستهدفون السعودية بصواريخ.

صقور البيت الأبيض

بومبيو لا يخفي علنا عداؤه لطهران، وهو معروف بمعارضته الشديدة للاتفاق النووي مع إيران، وقد وصفها سابقاً بأنها "أكبر داعم للإرهاب في العالم".

وزير الخارجية الأمريكي الجديد يعد من أكثر المؤيدين لسياسة ترامب بشأن الاتفاق النووي مع إيران؛ فلقد كان من أشد الرافضين للاتفاق الذي وقعه أوباما، أثناء وجوده في الكونغرس، واستخدم كل السبل الممكنة من أجل تشويه هذا الاتفاق وتقويضه، وتحذّر عن صفقات سرية خيالية كانت إدارة الرئيس السابق، قد عقدتها، وقلّل من تكاليف أي عملية عسكرية ضدها؛ بل وشبهها بتنظيم "الدولة"، كما سعى لإثبات أن طهران متحالفة مع تنظيم القاعدة.

رئيس الدبلوماسية الأمريكية المعين، يصرح باستمرار، أنه وضع استراتيجية للتصدي لطهران، تعتمد بداية على التعاون مع الشركاء الإقليميين، خصوصاً في دول الخليج وإسرائيل وأطراف المنطقة الذين يشعرون بتهديد إيران أيضاً.

وسبق لبومبيو أن اقترح شن طلعات جوية لتدمير إمكانيات إيران النووية، وخلال خطابه مؤخراً حول سياسة الشرق الأوسط في القاهرة يشير لإيران مرة بوصفها "الحاقدة"، وأخرى بالدولة "القمية"، وشجب "تمدد أذرعها" في المنطقة.

ويستخدم وزير الخارجية الأمريكي الأسلوب ذاته الذي يعلنه رئيسه ترامب، وابتزازه المستمر للرياض، حيث اعتبر بومبيو أن السعودية تفهم هذه اللغة تماماً. وقال صراحة: "إن هذه الدول تفهم بشكل متزايد أن علينا مواجهة نظام الملالي لا أن نتعامل معهم بلطف. وهي النعمة نفسها التي تُشعر محمد بن سلمان بالانتشاء وهو أكثر مسؤول بحاجة لتصرف الضغوط المتزايد عليه بمغامرة خارجية ويدفع مقابلها ما يطلب منه بسخاء.

الرهان على ضرب إيران

تحركات وزير الخارجية بومبيو تصب في سياق الضغوط التي يمارسها جون بولتون، مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ورغبته في بدء حرب مع إيران.

بولتون يريد، الآن، أن يبدأ حرباً مع إيران، وهذا ما قالتها وزارة الخارجية ومسؤولو البنتاغون، حسب ما نشرته "وول ستريت جورنال"، ومعلومات نقلتها صحف ومراكز أبحاث أمريكية.

نشر بولتون في وقت سابق، عندما كان مواطناً عادياً، مقالا له في نيويورك تايمز، حمل عنوان (لإيقاف قنبلة طهران... اقصوا إيران). ولاحقاً أضاف أمام مؤتمر لتجمع حزب مجاهدي خلق (تجمع معارض لإيران) بأنه يجب أن تكون "السياسة المعلنة للولايات المتحدة هي الإطاحة بنظام الملالي في طهران، سنحتفل بذلك في طهران".

Vox نشرت تقريراً كشفت فيه أن "بولتون وظف في مجلس الأمن القومي أشخاصاً يشاركونه الرأي، وآخرهم، ريتشارد غولديبرغ، وهو أحد الصقور المناوئة لإيران لإدارة حملة الضغط ضد طهران".

الفترة المقبلة ستكون حبلية بعدد من التحركات التي توضح تدريجياً نوايا واشنطن، وحلفائها في الرياض، وتل أبيب، ضد إيران، التي تعتبر الهدف الاستراتيجي الرئيسي. والبدائل قد تكون ضربة سريعة، أو عملية مدروسة تستهدف قدرات طهران، وقد تصل حد مواجهة مباشرة.

وتبدي السعودية بقيادة بن سلمان، وتوجيهات عرابه محمد بن زايد، رغبتها في تحمل أي تكلفة ناجمة عن عمل ضد إيران.

"واشنطن بوست" تعرض استراتيجية جديدة لمعاقبة ترامب: "التجاهل"

العربي الجديد . ٢٠١٩/١/١٩

توقفت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، عند استراتيجية جديدة بات يتبعها الديمقراطيون والناشطون المعارضون للرئيس الأميركي دونالد ترامب، تقوم على "تجاهله"، مستعرضة محطات من دروس انتخابات الكونغرس النصفية، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، التي قد تقيد مرشحي الانتخابات الرئاسية المقبلة في ٢٠٢٠.

وذكرت الصحيفة في تقرير اليوم السبت، أمثلة عديدة توضح لجوء المعارضين لهذه الاستراتيجية، جعلت ترامب يجد نفسه محط تجاهل، وهو موقع لم يعهده على مدى سنوات، ولا سيما أنه اشتكى مؤخراً من أنه بات يشعر بالوحدة في البيت الأبيض.

وزير الإسكان والتنمية السابق جوليآن كاسترو، الذي أعلن خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، ترشحاً لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٠، مر مرور الكرام على ذكر ترامب، في خطاب الترشح.

السيناتور كامالا هاريس، وخلال جولة لترويج كتاب لها، كانت بمثابة الاستعداد لإطلاق حملتها الانتخابية المحتملة، نادراً ما أوردت اسم ترامب، خلال تصريحاتها.

وقالت هاريس مؤخراً في حديث لقناة "MSNBC": "هذه هي، في حال كنت سأترشح لانتخابات الرئاسة، لن يكون دونالد ترامب".

كما لفتت الصحيفة إلى أن ترامب، لم يُذكر خلال حفل جوائز "غولدن غلوب" هذا العام، بخلاف العاملين الماضيين، إذ كان محط انتقادات مراراً وتكراراً على المسرح، مشيرة أيضاً إلى رفض مجموعة من أعضاء مجلس النواب الديمقراطيين، دعوة الرئيس لتناول الغداء في البيت الأبيض، يوم الثلاثاء.

"النبت أكثر إيلاًماً"

وقالت الصحيفة إنّ "البرستيج السياسي" لترامب، يقوم على قدرته البالغة على استدراج الغاضبين منه إلى معارك تفيده، مشيرة إلى أنّ المقياس الذي يولي ترامب الاعتبار له هو التقييمات التلفزيونية "رايتنغ" واهتمام الرأي العام، أكثر من الاقتراح واستطلاعات الرأي، أو أي شيء آخر.

منذ أن فاز ترامب بانتخابات الرئاسة في ٢٠١٦، كان وجوده الإعلامي أمراً لا مفر منه، بحسب الصحيفة، مشيرة إلى أنّ ترامب كان دوماً محط الأحاديث على قنوات التلفاز، والصفحات الأولى للصحف، وحتى لدى معلّقي مباريات كرة القدم والفائزين بجوائز "غرامي" الموسيقية، بينما كانت صورته تملأ نقاط توقف الحافلات. في هذا السياق، يقول مايكل دانتونيو كاتب سيرة ترامب ومؤلف كتاب "الحقيقة حول ترامب"، لـ"واشنطن بوست"، إنّ "النشاط الرئيسي لدونالد ترامب، منذ انضمامه إلى شركة والده عندما كان شاباً، وحتى أصبح رئيساً، قائم على لفت الانتباه والسعي وراء الاهتمام".

وأضاف: "كان الأمر كما لو أنه لم يكن موجوداً إذا لم يكن محط اهتمام. النبذ هو باعتقادي أكثر إيلاماً بالنسبة له من الفشل".

عبر من الانتخابات

تشير "واشنطن بوست" إلى أنّ الديمقراطيين يكافحون حالياً لبحث كيفية موازنة غضبهم تجاه ترامب، مع محاولاتهم لتقديم بديل يقنع الناخبين الأميركيين.

في هذا السياق، يقول برايان فالون وهو مستشار ديمقراطي كان المتحدث باسم حملة هيلاري كلينتون للصحيفة، إنّ "النظرية عام ٢٠١٦ كانت تقوم على أنّه من المقبول أن يتم التركيز على ترامب لأنّ ما كان يقوله هو طبيعته غير مؤهل، ولأنّ الطريق إلى النصر كان مفتوحاً بمجرد تذكير الناس بكونه هجوماً... من الواضح أنّ هذا الأمر لم ينجح".

بصفته رئيساً، لن يكون ترامب محط تجاهل مطلق، تقول "واشنطن بوست"، لكن بدلاً من مواجهته بشكل مباشر، بدأ المرشحون الديمقراطيون عام ٢٠١٨ يجربون نظرية جديدة: "توقفوا عن الحديث عن ترامب كثيراً"، إذ إنهم وجدوا أنهم كلما تحدثوا عنه أكثر، قاموا بتفجير الناخبين غير الفاعلين.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ الديمقراطيين وجدوا أنّ بإمكانهم الفوز بسهولة أكبر على الجمهوريين المعتدلين في المناطق المتأرجحة، إذا تجنبوا التركيز على ترامب.

وذكرت الصحيفة بأنّ ١١% فقط من إعلانات الديمقراطيين، خلال الشهر الأخير من انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، جاء على ذكر ترامب، وفقاً للبيانات التي تم جمعها من مجموعة "Kantar Media/CMAG" غير الحزبية، ونشرها موقع "USA Today".

يقول جاي سيسيل، رئيس مجلس إدارة "بيبول أوبشنز أميركان أكشن" للصحيفة، إنّ "مجرد كونك ضد ترامب ليس كافياً للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، ولن يكون كافياً للفوز في عام ٢٠٢٠. يتعيّن على الديمقراطيين عرض نهجهم ورؤيتهم التطلعية للمكان الذي يريدون أن يأخذوا إليه البلاد".

ورجّحت الصحيفة أن تزداد صعوبة هذه التحديات، وخاصة مع تحركات الديمقراطيين نحو الانتخابات العامة.

وحول ذلك، قال جيف غارين، وهو خبير ديمقراطي في الاستطلاعات للصحيفة، إنّ "الديمقراطيين يجب ألا يتجاهلوا دروس عام ٢٠١٨"، مضيفاً أنّ "مستوى معيّن من الصراع مع ترامب سيكون ضرورياً. الانتخابات النصفية كانت من أجل هزيمة المرشحين الجمهوريين للكونغرس، وانتخابات ٢٠٢٠ ستكون من أجل هزيمة ترامب نفسه".

ويتمثل أحد التحديات أمام الديمقراطيين، وفق الصحيفة، في إثبات قدرتهم على التقاط اهتمام الجماهير دون استحضار ترامب.

وحول ذلك يقول فالون: "لا أعتقد أنّ أحد العوامل التي سينظر إليها الناس هو من... وهل يمكن زراعة نظام إعلامي منفصل عن ترامب؟ من لديه القدرة على توجيه انتباه وسائل الإعلام بخلاف مجرد شن هجمات ضد ترامب؟ من هو مثير للاهتمام وجذاب؟ هل يمكن لترامب أن يهاجمهم دون الإمساك بهم في الرمال المتحركة بسببه؟ لأنّ هذا مؤشر جيد لمن يستطيع تحمّل فوزى الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٠".

الناشطون أيضاً

تؤكد ليندا صرصور، وهي من مؤسسي "مسيرة النساء"، أنّ حدث نهاية هذا الأسبوع سيكشف النقاب عن "أجندة المرأة" لتأكيد ما يمكن أن يركز عليه الحزب الديمقراطي عام ٢٠١٩، وما يمكن أن يناقشه المرشحون الرئاسيون عام ٢٠٢٠، مشيرة إلى أنّ ترامب كان محط الاهتمام في المسيرات الأولى، بينما أصبح الغضب اليومي تجاه الرئيس يحتل حيزاً أصغر من النقاش.

وتقول لـ"واشنطن بوست": "لا أعطي اهتماماً للرئيس بعد الآن؛ أركز على ما يجب القيام به. لا أركض خلف الأرنب حتى حفرته خوفاً من التلّهي؛ لا يهمني ما إذا كان قد طلب (ترامب) الهمبرغر لأشخاص في البيت الأبيض. أتابع الأوامر التنفيذية، لأنني أريد أن أعرف كيف علينا أن نقاضيه".

من جهته، لم يعترض الممثل الكوميدي أنتوني أتمانويك، الذي أصبح معروفاً في المقام الأول بتقليد شخصية ترامب، على إنهاء عرضه الكوميدي المركزي بعد آخر حلقاته الـ ٢٣ التي تم بثها في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وأوضح أنّ قرار وقف البرنامج ينبع من مزيج من هواجس لدى الشبكة حول تخمة البرامج السياسية، وملل المشاهدين من موضوع ترامب.

وقال أتمانويك لـ"واشنطن بوست": "أعتقد أنّ هناك خوفاً عاماً من أن السخرية منه (ترامب) تمده بالأوكسجين. يقول نفس الأشياء. أستطيع أن أقول حرفياً ما كان يقوله على مدى سنتين أو ثلاث سنوات. عند نقطة معينة، نفذ لدينا التعليق على أقواله".

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني..!

علاء الدين أبو زينة . الغد الأردنية . ٢٠١٩/١/٢٠

تعب الناس حقاً من الشلل الذي أصاب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني في العقود الأخيرة. أصبح واضحاً أن هذا المشروع ضرب الحائط واختلطت عليه السبل. ولا عدد للتحليلات والاقتراحات التي يقدمها مهتمون ومتابعون لمحاولة تفكيك المأزق، لكن القيادات الفلسطينية التي تدور حول نفسها في حيز ضيق أصيبت بالدوار وغامت أبصارها بحيث لا ترى الاقتراحات ولا تقوى على اجترح شيء من التجريب. وبالتدريج، تحول الحراك الفلسطيني، بسبب سوء الإدارة، من الفعل، إلى بعض الفعل، إلى رد الفعل المطلق - أو حتى عدم رد الفعل. كان أبرز التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية في العام الماضي هو حديث "صفقة القرن" التي يفترض أن فريق ترامب من الصهاينة يُعدها لإنهاء الآمال الفلسطينية. وكان التجلي العملي المتصل هو نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة والاعتراف بها عاصمة للكيان - في انصراف وقح لا يحتاج إيضاحاً عن حل الدولتين - واتفاق أوسلو كآلية لتطبيقه. وقد أضاف هذا الحدث الكاشف فحسب إلى مظاهر موت "أوسلو". ترافق عمل "صفقة القرن" مع تحركات أميركية لإشراك أطراف عربية نافذة في المشروع وفرضه على الفلسطينيين. وكانت الأخبار السيئة هي ما تسرب عن شراء هذه الأطراف لمشروع كوشنر وفريقه بداية. لكن الأخبار التي قد تكون جيدة، هي أن ترامب لم يعلن عن صفقته، ربما لقناعة بأن الوضع - بكل ما فيه من تأزم الفلسطينيين وقبول العرب المهمين - لم تتضح بما يكفي لتحديد الفلسطينيين والشعوب العربية وفرض نهاية غير عادلة للصراع عليهم.

في الجانب آخر، شهد العام انطلاق "مسيرات العودة الكبرى" في قطاع غزة المختق، في دلالة على تمسك الفلسطينيين بحقهم في العودة إلى الوطن. كما تواصل الجهود العنيفة للمصالحة بين القيادتين الفلسطينيتين المتعاديتين في رام الله وغزة. ولم تتأسس هذه الجهود - التي ترعاها جهات غير بريئة - على عنوان الخروج من الأزمة الفلسطينية والتوحد حول مشروع نضالي تقدمي مدروس، وإنما تأسست على انتزاع تنازلات من طرف لحساب طرف. ومن المحبط بما يكفي رؤية قيادة فلسطينية تعكف على تجويع وحصار مواطنيها في مكان "آخر"، بل وتمني أن يقصفهم العدو بالطائرات، من أجل حسابات لا تخدم أي مصلحة وطنية.

الحقيقة هي أن العضو الوحيد الذي ما يزال يركل من جسد أوسلو المحتضر هو السلطة الفلسطينية في رام الله. وهي ليست حية بهذا الحد الأدنى بفعل عملياتها الحيوية الذاتية، وإنما بأجهزة إعاشة تديرها جهات تديم الحياة على هذا النحو لغايات لا تخدم الفلسطينيين على الأغلب - ليس أقلها مواصلة إشاعة وهم المفاوضات، والوظيفة الأمنية، وتغطية توسيع المستوطنات والاحتلال، وربما التوقيع نيابة عن الفلسطينيين على وثيقة إغلاق المشروع الوطني الفلسطيني.

يصعب مطالبة القيادة الفلسطينية المعترف بها دولياً بدعم المقاومة وتصعيدها، وإصلاح الأطر الديمقراطية وإشراك الفلسطينيين في الشتات في مشروعاتهم الوطني. لكن من المنطقي مطالبتها بالعمل الوحيد الذي تنتجه لها

مكانتها الدولية: مقاضاة العدو الصهيوني في الهيئات والمحاكم الدولية على جرائم حربه، بلا كلل ولا وجل، خاصة بعد أن لم تجلب المهادنة والهوان شيئاً. ويُعتقد بأن هكذا جهود تشكل كابوساً مرعباً لكيان الاحتلال. ليس من المفهوم أن يوفر طرف في صراع وجودي استخدام كل وسيلة تؤلم العدو وتصنع له كابوساً - اللهم إلا إذا حسبت القيادة الفلسطينية أن هذه قد تكون "ضربة مقفي"، باعتبار أن الكيان سيرد بمضايقة السلطة الفلسطينية أو حلها. وهو خيار جدلي، بالنظر إلى أن حل السلطة يضر بالكيان، ويعيده إلى مربعه الذي ينبغي أن يكون فيه بلا غطاء - كيان احتلال مُجبر على تحمل الكلف المادية والقانونية والأخلاقية لاحتلاله، بلا ذرائع وادعاء بمفاوضة نظير - "دولة" - فلسطينية؟

ربما يعتبر البعض الخروج من جثة أوسلو ورفع الأجهزة عن تجليها الحي الوحيد المتبقي - السلطة - هدراً لمكتسبات فلسطينية. لكن وصف شل المشروع الوطني التحرري الفلسطيني هكذا لعقود بأنها مكتسبات، قد يتجنى على الحقيقة. ربما حان الوقت ليحرب الفلسطينيون شيئاً "متطرفاً"؛ إلقاء صخرة كبيرة في المياه الآسنة. وإذا لم يكن ذلك جهداً مخلصاً لتوحيد الشعب الفلسطيني كله على أساس برنامج مقاومة شامل لا تشويه شهوة السلطة وملء الجيوب، فليكن اعترافاً بالعجز وسوء التقدير، وإحالة المشروع لمالكه الحقيقي وصاحب رأس ماله لينظر في سبل إدارته: الشعب الفلسطيني.

«صفقة القرن» المسربة .. خداع الناخب الإسرائيلي..!

أكرم عطا الله . الأيام . ٢٠١٩/١/٢٠

في ذروة غياب الصراع مع الفلسطينيين عن النقاش العام في إسرائيل، ومع اقتراب الحملة الانتخابية، نشرت القناة العبرية الثالثة عشرة تقريراً عن «خطة القرن» التي ينوي الرئيس الأميركي دونالد ترامب الإعلان عنها، وقد حدّد التقرير موعد إعلانها بعد الانتخابات التي ستجري داخل إسرائيل في التاسع من نيسان القادم مباشرة. في التقرير، وهو ما لم تقله أي وسيلة إعلام أخرى، أن «صفقة القرن» التي ستنتشر تشمل دولة فلسطينية على ٩٠% من الضفة الغربية وسيتم تقسيم القدس إلى عاصمتين: الغربية وبعض الأجزاء لإسرائيل، والشرقية للفلسطينيين، وتشمل الصفقة إخلاء مستوطنات وتبادل أراضٍ وأن الأراضي التي ستكون بحوزة الفلسطينيين في الضفة الغربية ستكون أكثر من ضعفي منطقتي (أ) و(ب).

الولايات المتحدة، من جهتها، نفت بشدة أن يكون ما نُشر صحيحاً، بل كان جيسون غرينبلات أكثر حدة في نفيه لما ذكرته القناة الإسرائيلية، مؤكداً أن قليلين في الإدارة الأميركية حتى يعرفون ماذا يحضّر البيت الأبيض. كثيرون غير غرينبلات تعاطوا مع التسريب على أنه حقيقة ما سيطره البيت الأبيض بعد تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل، على الرغم من أن إسرائيل ربما قد تعمّدت إحداث الفراغ السياسي بحلها الكنيست والذهاب لانتخابات؛ لتقطع الطريق على أي حديث أميركي عن التسوية.

إسرائيل تعمّدت بإحداث الفراغ، وبعدها ربما سيكون رئيس الوزراء الفائز - وهو نتنياهو - وفقاً لتقديرات اللحظة - لن يتمكن من تشكيل حكومة؛ لأن المستشار القضائي أفيخاي مندلبليت يوصي بإدانته في تهمة الرشوة بملف شركة بيزك وتغطية موقع «واللا»، ولا يزال فحص الإدانة في بقية الملفات إن كانت تستدعي الإدانة، وعلى الأغلب أن يتم ذلك، وحينها تحتاج إسرائيل إلى مزيد من الوقت لحلّ أزمة الصدام المفتعل بين الرأي العام والقضاء. رأي عام يريد نتيناهو والقضاء يحاكمه، وتلك حكاية تشبه قتل رابين وإيداع أولمرت السجن؛ لإبقاء الشلل السياسي قائماً.

لكن الأهم في ذلك: هل ما قامت بتسريبه القناة الثالثة عشرة حقيقي، خاصة أن من قام بذلك هو الصحافي الشهير باراك رافيد المعروف بعلاقاته الواسعة، ما يضيف نوعاً من المصداقية على التقرير إلى حد ما؟ ولكن أغلب الظن وبالمناطق أن الحديث عن دولة فلسطينية على مساحة ٩٠% من الضفة الغربية بعيد تماماً عن الحقائق على الأرض التي تحوّلت إلى واقع تمكّن الإسرائيلي من فرضه.

فإسرائيل تناور حتى الآن في حدود سقف ٤٠%، وهي المساحة التي تحدث عنها شارون وموفاز، وتلك تحدّدت وفقاً لاحتياجات إسرائيل الأمنية بـ ٦٠%، والتي أنتجت مراكز دراسات ومصالح الأمن القومي، ولا نعتقد أن الولايات المتحدة على هذه الدرجة من السخاء حتى تقرّر للفلسطينيين هذه النسبة، والتي تحتمّ الصدام مع إسرائيل بلا شك، وليس هناك أدنى اعتقاد بأن إدارة ترامب بصدد فتح صدام مع إسرائيل.

هذا بمعزل عن الطرف الفلسطيني، ولكن نقاش المسألة هنا يتعلق بالإسرائيلي ولا نعرف حتى الآن الموقف الفلسطيني عندما يجري الحديث عن ٩٠% وعاصمتها القدس الشرقية، وقد يقبل الفلسطينيون بنقاش الأمر، لكن ما يدعوا للشك في ما تم تسريبه أن إسرائيل تمكنت من إقناع الولايات المتحدة بما هو أقل بكثير من تلك النسبة، ولم تكن غافلة عن التواصل مع إدارة ترامب منذ انتخابها وإقناعها بتبني الموقف الإسرائيلي كاملاً، طبعاً مع بعض التباينات التي لا تصل حد الصدام و ٩٠% من أراضي الضفة وإخلاء مستوطنات.

تمكنت إسرائيل مثلاً من إقناع الإدارة الأميركية بأن المنطقة (ج) يتواجد فيها ٦٠ ألف فلسطيني، بينما يقيم فيها ١٧٠ ألف إسرائيلي، وبالمناطق الأعوج طرحت تساؤلاً على نمط: من أسهل للإخلاء ٦٠ ألفاً أم ١٧٠ ألفاً؟ ومع ذلك لا تطالب إسرائيل بإخلاء الفلسطينيين، بل يمكن ضمهم، وتلك المنطقة هي الأكبر في الضفة الغربية، وحين يتحالف بعض المناطق الأعوج مع القوة وغياب العدالة يكون الجواب سيطرة إسرائيل على المنطقة (ج) أقل وطأة وأقل خسارة.

أغلب الظن، وهنا بيت القصيد، أن الخطة التي تم تسريبها وقد يكون باراك رايبند تلقاها من مصادر غير موثوقة، أو تعمّدت تقديم الوجبة السياسية بهذا الشكل، بهدف إحداث الجدل في الداخل الإسرائيلي والتأثير على الناخب ودفعه للتصويت باتجاه معين وهو اتجاه اليمين الإسرائيلي.

مضمون الخطة أو «صفقة القرن» القادمة كأنها تقول: بعد الانتخابات الإسرائيلية سيدفع الأميركيون بخطة تعطي الفلسطينيين ٩٠% من الضفة وتتطلب اقتلاع كثير من المستوطنات، وإذا فاز اليسار في إسرائيل على المستوطنين حزم أمتعتهم للرحيل، ولكن إذا فاز اليمين برئاسة نتنياهو فلن يقبل الخطة؛ لأن نتنياهو هو الوحيد القادر على رفضها، خاصة أن هناك تجربة طويلة له مع الإدارات الأميركية، وأسوأها بنظر إسرائيل هي إدارة أوباما التي حاولت أن تفرض مفاوضات عبر وزير خارجيتها جون كيري، وتمكن نتنياهو من قلب الطاولة وطرد كيري.

نتنياهو هو الوحيد القادر على الاعتراض ضد الإدارة الأميركية، هذا ما قاله أحد أعضاء حزب الليكود بأن رئيس حزب الليكود وحده القادر على تحدي ومصادمة أي إدارة تقترب من مصالح إسرائيل، وبالتالي على الناخب الإسرائيلي أن يذهب أكثر يميناً، ليس فقط بانتخاب نتنياهو والليكود بل أيضاً بتقوية كل أحزاب اليمين؛ حتى يتمكن نتنياهو من تشكيل حكومة قادرة على الصمود أمام ما هو قادم.

هذا ربما التفسير الأقرب للواقع في ظل الحديث عن «سخاء» أميركي لا يتناسب مع سلوك هذه الإدارة التي لم تتوقف عن مباغطة الفلسطينيين بقرارات تكاد تجردهم من أدنى حقوقهم الوطنية.

لقد وقع كثيرون، ومنهم غرينبلات نفسه، ضحية تلك التسيّبات الانتخابية، والتي ستزيد مع اقتراب الدعاية الانتخابية؛ لأن الإنجاز الوحيد لنتنياهو هو رفض كل ما يتعلق بالتسوية وإخلاء المستوطنات، ويبدو أن هناك بعض الفلسطينيين أيضاً صدّقوا ذلك وعلقوا عليه. يجب أن يرسم الفلسطينيون سياستهم بمعزل عن الانتخابات الإسرائيلية، وكان من المفترض أن تتم منذ انتخاب ترامب.. لكنها لم تبدأ بعد...!

صفقة القرن.. بالون اختبار

جيمس زغبى .الاتحاد . ٢٠١٩/١/٢٠

كشف صحفي إسرائيلي معروف خلال الأسبوع الجاري ما قال «إنها تفاصيل جديدة بشأن خطة السلام الإسرائيلية الفلسطينية برعاية إدارة ترامب». وأوضح أن تقريره استند إلى ملاحظات حصل عليها من أحد قادة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة كان جزءاً من مجموعة صغيرة من قادة الجالية أطلعهم مسؤول رفيع المستوى في الإدارة على التفاصيل قبل أسبوعين سابقين فقط.

ونظراً لأنني كنت قد سمعت عن ذلك اللقاء، وتكهنت بحدوث «التسريب المتوقع»، كنت قد بدأت أقرأ وأنا متأهب للشعور بالغضب، لكنني بدلاً من ذلك وجدت أنني أشعر بطريقة ما بشيء بين الملل والتسلية بقراءة المحتوى. وفي الوقت ذاته، شعرت بالقلق، ليس بسبب ما قيل أو لم يقل في «الخطة»، وإنما بسبب ما اشتبهت أنه القصد من وراء التسريب!

وبعد انتظار دام قرابة عامين من أجل ما يُسمى بـ«صفقة القرن»، تضمنت ملاحظات التقرير المنشور نسخة مخففة مما كان قد عرضه رئيس الوزراء الإسرائيلي «إيهود باراك» على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات قبل زهاء عقدين ماضيين وأقل مما عرضه وزير الخارجية الأميركي «جون كيري» قبل عامين فقط. وتضمنت عناصر الاتفاق الدائم: إقامة دولة فلسطينية على ٨٥ في المئة من الضفة الغربية مع تبادل أراض لتعويض الفلسطينيين عن التكتلات الاستيطانية في الضفة الغربية التي تضمها إسرائيل، ولن يتم إخلاء المستوطنات الإسرائيلية خارج تلك التكتلات على أن يتم إخلاء «التجمعات غير القانونية»، وسيتم تقسيم القدس، لتكون القدس الغربية من نصيب إسرائيل، ويحصل الفلسطينيون في المقابل على «بعض المناطق العربية» في القدس الشرقية، لكن المدينة القديمة والأماكن المقدسة فستظل تحت السيطرة الإسرائيلية. ولم يأت التقرير على ذكر غزة أو اللاجئين الفلسطينيين، ولم يكن هناك أي بند بخصوص السيادة الفلسطينية على الحدود أو الموارد.

وعندما قرأت الملاحظات، وجدت صعوبة في فهم أنه بعد عامين على وجود ترامب في منصبه، لم يخرج فريقه سوى بهذا المقترح المفاجئ والردئي بدرجة محرجة. وأتصور أنه كان عليهم أن يعلموا علم اليقين أنه لا توجد حكومة إسرائيلية سترغب في التنازل عن ٨٥ في المئة من الضفة الغربية، ولا يمكن أن يقبل أي رئيس فلسطيني اتفاقاً يبقّي سيادة إسرائيلية على مناطق في القدس المحتلة، ولا يتناول قضايا غزة واللاجئين أو السيادة. وبالنسبة للإسرائيليين، هذه الخطة تعطي الكثير، وبالنسبة للفلسطينيين، لا تعطي سوى القليل. لكن ما أثار فضولي كان التعليق الأخير في ملاحظات القائد اليهودي الذي أشار إلى أن المسؤول في البيت الأبيض، مصدر الخطة، حضّ الإسرائيليين على عدم رفضها، وأن يتركوا الفلسطينيين ليكونوا هم الطرف الراض!

وبالنظر إلى أنه كان من الواضح تماماً أن الخطة لم تكن حلاً جاداً للصراع، لذا أتصور أنه كان هناك سبب آخر لإطلاق بالون الاختبار. والسبب الوحيد الذي يمكن أن أتخيله لكل من التسريب ولتحذير إسرائيل من رفض الخطة هو إظهار إدارة ترامب والإسرائيليين بالمنطقيين والمتحمسين لاستيعاب الفلسطينيين بحيث يمكن تسهيل

مفاتيح الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه الدول العربية من أجل العمل بصورة أكثر انفتاحاً مع دولة الاحتلال. وربما كان يمكن تحقيق هذه النتيجة لولا تخريب مبادرة السلام العربية.

وكانت المبادرة العربية قد أعطت التزاماً عربياً بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لكن بعد أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية. لكن من جانب آخر سيطالب «الاتفاق المُسرَّب» الدول العربية بتطبيع العلاقات استناداً إلى خطة معيبة لن ترفضها إسرائيل غير أنها لن تطبقها أبداً. وبعد تطبيع العلاقات في نهاية المطاف سيظل «الفلسطينيون الرافضون» تحت نير الاحتلال!

وفي هذا السياق، من المهم أن نستذكر أنه بالنسبة للرئيس ترامب، لم تكن أبداً مسألة حقوق الفلسطينيين في حد ذاتها تشكل أي أولوية أو حتى مجرد اهتمام. وإن كانت تمثل شيئاً، فهي مجرد مسألة مزعجة ينبغي التغلب عليها من أجل إبرام «صفقة القرن» التي تجمع العرب وإسرائيل. ويبدو أن الإدارة الأميركية تتصور أنه إذا لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق، فربما، فقط يمكن ممارسة خدعة! لكنه احتمال بعيد تماماً.

والمؤكد أن هذه المحاولة العرجاء ستفشل لأنها تقلل من تقدير القادة العرب وتتجاهل ما يعرفونه عن منطقتهم وشعوبهم. ومثلما أظهر استطلاع حديث للرأي أجريناه مؤخراً، أنه على رغم من القضايا المؤرقة في الشرق الأوسط كافة، لا تزال فلسطين محور اهتمام في أرجاء المنطقة، ولا تفريط بين العرب في هذه القضية، ولن يحدث أي تطبيع للعلاقات في جميع دول المنطقة مع إسرائيل إلى أن تُطبق بنود مبادرة السلام العربية كاملة. وحتى في ذلك الحين، سيكون التطبيع سلعة يصعب ترويجها. وربما يكون هناك تهديد تمثله الأيديولوجيات المتطرفة وإيران، لكن ما لم تتركه إدارة ترامب حتى الآن هو أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل من دون تحقيق عدالة حقيقية للفلسطينيين لن يكون سوى منحة لآلة الدعاية الإيرانية ولمُجنّدي المتطرفين.

*رئيس المعهد العربي الأميركي - واشنطن

التسريبات الإسرائيلية إن صحت؟!!

عريب الرنتاوي . الدستور . ٢٠١٩/١/٢٠

في «التسريبات التي نشرتها وسائل إعلام إسرائيلية، فإن خطة السلام الأمريكية المعروفة مجازاً و«تفخيماً» باسم «صفقة القرن»، ستتضمن المحاور الرئيسة التالية: (١) دولة فلسطينية على ٨٥-٩٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية... (٢) عاصمة الدولة في القدس الشرقية وليس القدس الشرعية، بمعنى أن البلدة القديمة بمقدساتها الإسلامية والمسيحية (الأقصى والقيامة وغيرهما) والمناطق المجاورة لها (سلوان وجبل الزيتون) ستظل تحت السيادة الإسرائيلية، ويمكن إدارتها بالتنسيق مع الدولة الفلسطينية والأردن ... (٣) المستوطنات تقسم إلى ثلاث فئات، كبرى تحت السيادة الإسرائيلية (غوش عتصيون، معاليه أدوميم وأريئيل)، نائية مثل إيتمار ويسهار تبقى في مكانها وتظل تحت السيادة الإسرائيلية، بؤر استيطانية «غير شرعية» يجري تفكيكها.

لم تأت التسريبات على ذكر قضيتي غزة واللاجئين، ولم تتحدث عن تفاصيل متعلقة بالسيادة والحدود والأمن والمياه وغيرها، كما أنها لم تتحدث عن قضية اللاجئين وحقوقهم في العودة والتعويض، وهي تجاهلت وضع قطاع غزة، ولم تأت على ذكره، ولم نعرف سبب ذلك حتى الآن، وما إذا كانت الخطة تجاهلت هذه العناوين عن قصد، أم أن التسريبات لم تصلها وتكشف عنها بعد.

إن صحت هذه التسريبات، وليس مستبعداً أبداً أن تكون صحيحة، فإن خطة ترامب التي احيطت بهالة من السرية والمبالغة، وقيل إنها سترضي الطرفين وتثير غضبهما في الوقت ذاته، لم تأت بجديد، سوى أنها مثلت تراجعاً عن ورقة كلينتون التي كشفت عنها في أعقاب فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الراحل ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إيهود باراك، وفي كل بند من بنودها تقريباً، ودائماً لصالح إسرائيل وعلى حساب الحق الفلسطيني، فلماذا تغضب إسرائيل، اللهم إلا إذا كانت تخطط لضم معظم الضفة الغربية، إن لم جميعها، للسيادة الإسرائيلية؟

وما الذي يُرضي الفلسطينيين في هذه الخطة، التي تشكل تراجعاً ملحوظاً عن الاتفاقات المبرمة ومرجعيات عملية السلام والقانون الدولي ومعظم العروض التي قدمت لهم في سياق مفاوضاتهم مع الطرف الإسرائيلي والممتدة على مدى ما يقرب من الربع قرن؟

ثم، أين «الإبداع» في هذه الخطة، والذي جرت الإشادة فيه والتغني به، من قبل ترامب ومقربين من إدارته، إذ قيل في غير مرة ومناسبة، أنها مقارنة غير مسبقة وثمره تفكير إبداعي، لم يأت الرؤساء والموفدون السابقون بمثلها ... الخطة تقوم على «حل الدولتين» الذي شكك به ترامب مراراً وتكراراً ... والخطة تفترض تبادلاً للأراضي لا نعرف إن كان بنفس المقدار والجودة أم لا ... والخطة تفترض عاصمة لفلسطين في القدس الشرقية مع اقتطاعات ومساس بوضعية الأقصى كما كان الحال من قبل ... ولا نعرف بعد، كيف ستعامل الخطة مع ملف اللاجئين، وما إذا كان حقهم في العودة سيحترم، أو يستبدل بالتعويض، بل وما إذا كان التعويض مطروحاً

أم لا، سيما بعد محاولة الكونغرس والإدارة لإعادة تعريف «اللاجئ» الفلسطينيين، للهبوط بأعدادهم الكلية من ٥,٥ مليون لاجئ، إلى أقل من ٤٠ ألف لاجئ فقط.

«الإبداع» الوحيد في الخطة، يتمثل في إعادة صياغة ورقة كلينتون غير الرسمية، ودائماً لصالح إسرائيل ... إذ سيطلب بموجب صفقة القرن، انسحاباً إسرائيلياً عن مساحة أقل من الضفة الغربية، والقدس الشرقية ستختصر بعد انتزاع البلدة القديمة ولسوان وجبل الزيتون منها، والدولة الموعودة هي في واقع الحال كما وصفها نتنياهو «أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي» ... أما بقية الملفات، فموقف إدارة ترامب منها بات معروفاً بالأفعال وليس بالأقوال فحسب.

وأخيراً، دعونا لا نغرق في البحث عن أجوبة لأسئلة سابقة لأوانها من نوع: من يضمن انسحاب إسرائيل حتى من ٨٥ بالمائة من مساحة الضفة ... من يضمن وجود ترابط وممر آمن بين غزة والضفة؟ ... ماهي الجداول الزمنية لتنفيذ الخطة؟ ... من يملأ الفراغات في الخطة، وهل تترك للمتفاوضين أم أنها ستملى عليهم من الولايات المتحدة؟ ... ما هي أدوار بقية الأطراف الإقليمية والدولية في بلورة الخطة والعمل على ترجمتها وتمويلها وكفالتها؟

هل المصالحة الفلسطينية مستحيلة؟

محمد عياش . العربي الجديد . ٢٠١٩/١/١٩

وصلت المحاولات التصالحية بين حركتي فتح وحماس إلى طريق مسدود، وباعتراف المسؤولين من كلا الطرفين باستحالة المصالحة، وإغلاق الباب نهائياً أمام المحاولات الجادة لإنهاء الانقسام، والاتجاه إلى التمترس في خندق واحد بمواجهة الاحتلال الصهيوني المدعوم من الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل وواشنطن بالضبط، وكأن أبناء فلسطين يطبقون "مبدأ نيكسون" من خلال سلوكهم على الأرض، ومفاده "فتنة الحرب" لتحل محلها "فلسطنة الحرب" وإذكاء الفتنة بين القطاع والضفة والعمل على استحالة الوصول إلى أهداف مشتركة ومشروعة.

تتصلت إسرائيل من كل الاستحقاقات الفلسطينية المشروعة، ونسفت مبدأ الدولتين، بالإجراءات التعسفية على الأرض والسماح للاستيطان بالتوغل بالأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وتزامن ذلك مع وصول الرئيس الأكثر جدلاً في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، دونالد ترامب، والذي استغل الانقسام الحاد بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، واعترفه بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، ومنع المساعدات عن الفلسطينيين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، والعمل على تشجيع العالم على هذه الخطوة التي تعتبر بنظر الفلسطينيين، كارثة.

تأتي استحالة المصالحة من خلال اختلاف البرنامجين لكلا الحركتين، هذا من دون النظر إلى الدول الذي تدعم كل حركة على حدة. فحركة فتح تعتبر الحركة الأم للثورة الفلسطينية والملمم الروحي لحركة النضال الفلسطينية باعتبارها من أطلقت الرصاصة الأولى نحو العدو الصهيوني. وبالتالي، فإن التاريخ يحمي الحركة، ويعطيها الحق لقول كلمتها في مسيرة النضال، على الرغم من اعترافها بالعدو الصهيوني وتنسيقها الأمني، فالحركة تعتبر التفاوض مع الاحتلال أحد أركان النضال، وتطالب جميع الفصائل بما فيها حركة حماس للسير خلفها باعتبارها المهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية صاحبة الحق الشرعي.

حركة التحرر الإسلامية حماس عقائدية، راديكالية، مرفوضة دولياً، وتعتبر بنظر المجتمع الدولي "إرهابية"، على الرغم من فشل الولايات المتحدة بالتصويت الأخير إدراجها منظمة إرهابية. تتخذ هذه الحركة من قطاع غزة منطلقاً لتحرير باقي الأراضي الفلسطينية، إلا أن الحصار المفروض حال دون تحقيق هذه الأهداف، وهي على خلاف مع السلطة الفلسطينية على إدارة هذا القطاع، لأن حماس ترفض التخلي عن السلاح الثقيل ومنظومة الصواريخ وتسليم جميع المؤسسات للسلطة، لأن من شأن ذلك أن يعرضها للانتحار.

الفلسطيني حائر بين الحركتين، يتمنى رؤيتهما بخندق واحد في مواجهة إسرائيل وواشنطن ومشاريعهما التصفية، لكن "حساب السرايا غير حساب القرايا". حركة فتح تمثل الفصيل العلماني الليبرالي، الذي يمثل الراعي الرسمي في كل العمليات التفاوضية، ولها سفارات وممثليات وقنصليات باسم السلطة التي تهيمن عليها من بابها إلى محرابها، أما "حماس" فتعتبر في نظر المجتمع الدولي امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين التي

تدعمها تركيا وبعض الدول العربية، وترى فيها الحل الجذري للقضية الفلسطينية، أي إرهابية، وعليها أن تمتثل للقرارات الدولية بالتخلي عن سلاحها الثقيل، وعن عقيدتها باعترافها بإسرائيل وحققها بالبقاء.

اليوم وبعد اليأس من المصالحة، يولد قطب جديد باسم "التجمع الديمقراطي"، للضغط على الحركتين من أجل إنهاء الانقسام والتفرغ لمقارعة الاحتلال الصهيوني وقرارات الولايات المتحدة المجحفة بحق الفلسطينيين. وفي محاولة لكسر حالة الاستقطاب الشديد بين الحركتين، ويضم التجمع شخصيات مستقلة ومجموعات حراكية إلى جانب خمسة أحزاب يسارية هي "الجبهة الشعبية" و"الجبهة الديمقراطية" و"المبادرة الوطنية" و"حزب الشعب" و"فدا" .. والباب مفتوح للانضمام.

لا يمكن إنكار التضحيات الجسام للحركتين، وحاجة الفلسطيني لهما في مواجهة الاحتلال الصهيوني، إلا أن الواقع يقول غير ذلك، فحركة حماس تحتاج لمناخ دولي يرفع أفكارها ويدعمها، وهذا في وقتنا الحالي غير موجود، وبالتالي عليها عدم الهرولة باتجاه المؤسسات، لأنها ستصطدم بالاستحقاقات الدولية التي تعتبرها غير شرعية، أما ما يخص حركة فتح، فعليها تخفيف التصادم مع حماس، والبحث عن استراتيجية تحول دون استخدام السلاح بوجههما وتقدير الحالة التي عليها حماس، والمحافظة على سلاحها الاستراتيجي بوجه الاحتلال الصهيوني، والتركيز على تنفيذ القرارات الدولية التي تلجم العدوان الصهيوني ومحاولاته الحثيثة لتصفية القضية الفلسطينية، وغير ذلك نكون بحاجة لطرف ثالث يكون بمثابة الحل الجذري.

عن حل المجلس التشريعي الفلسطيني

سامية عيسى . العربي الجديد . ٢٠١٩/١/٢٠

في غياب أي إرادة سياسية، أو شعبية، لوقف التدهور الذي تشهده الساحة الفلسطينية على المستويات كافة، هل تشكل خطوة حل المجلس التشريعي (المنتهية ولايته أصلاً)، غير القانونية، الشعرة التي ستقضم ظهور الفلسطينيين، وتؤسس لمرحلة جديدة من الخراب، ربما لن يتمكن الشعب الفلسطيني بعدها من الوقوف على قدميه، سيما مع انتهاء ولاية الرئاسة الفلسطينية أيضاً، أم هي الشعرة التي ستقضم بعير الخراب، وتمهد لصحوة فلسطينية شاملة؟

السؤال بحد ذاته مرعب، ولكنه مشروع بامتياز، فأساس أي دولة أن تحتكم للقانون الذي يخضع له الجميع. ووفق عقد اجتماعي ينظم آليات الحكم، تحت مبدأ فصل السلطات في النظم الديمقراطية. ويفترض أن السلطة الفلسطينية في مرحلة انتقالية، للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة ذات نظام ديمقراطي. وفي النظم الديمقراطية كافة، يعتبر البرلمان، أو المجلس التشريعي المنتخب من الشعب، هو أعلى سلطة. ووظيفته أن يشرع، وأن يراقب تنفيذ التشريعات، ويحاسب كل مسؤول عن أي خرق للقانون.

ما حدث ويحدث منذ انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية كبيرة لصالح حركة المقاومة الإسلامية (حماس) هو انقلاب خطير، وبداية التأسيس للخراب، خراب مشروع بناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة، بغض النظر عن حيثيات اتفاق أوسلو المشؤوم وترئص إسرائيل الدائم والمتوقع لإفشال هذا المشروع، وتواطؤ التحالفات والتقاطعات الإقليمية والدولية، ضمنا أو علنا، مع إسرائيل. كانت لدى السلطة فرصة أن تبني الدولة الفلسطينية المستقلة، لكنها أخفقت، حين رفضت الامتثال لنتائج انتخابات المجلس التشريعي، ومن ثم قامت بتجميد دوره المناط به. كانت نقطة البداية للتأسيس لخراب المشروع، طبعاً ضمن عوامل أخرى سياسية وذاتية، لا تسمح هذه المقاربة بذكرها تجنباً للتشتيت.

ربما كثيرون لا يؤيدون حركة حماس، لكن هذا لا يعفي المواطنين الفلسطينيين والقوى السياسية من غض الطرف واللامبالاة إزاء القفز على نتائج الانتخابات، كما يفترض أن يحدث في أي بلد ديمقراطي، فكيف يحدث هذا في ديمقراطية ناشئة، تتنازع أصلاً مع عدو يتقدم عليها في ديمقراطيته، على الرغم من جرائمه واحتلاله وعنصريته الفاقعة. لهذا تشكلت من حال اللامبالاة وغض الطرف عن خرق القانون، فضلاً عن الفساد المستشري وإساءة استخدام السلطة، والتخبط السياسي والانقسام الذي كان النتيجة المنطقية للانقلاب على نتائج الانتخابات أساساً، تشكلت كرة من نار، تحرق المشروع رويداً رويداً، وهو لا يزال في مرحلة الحبو. وقام من انقلبوا على نتائج الانتخابات (رفضتها إسرائيل أولاً) بحشد الدعم الدولي لهذا الانقلاب على الديمقراطية الفلسطينية الناشئة، بدءاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وليس انتهاء بدول عربية ما تزال نشاطاتها، الخفية أو المعلنة، تساهم في دعم الانقلاب على المشروع الفلسطيني، لبناء ديمقراطيته الوطنية، شرطاً أساساً يمنح الفلسطينيين القوة الذاتية لتقرير مصيرهم كله مستقبلاً. أعني بذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم،

وتشيت بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ورعاية مصالح الفلسطينيين في كل تجمعاتهم، لتشكل بذلك مرجعيةً قانونيةً لهم على مستويي الداخل والشتات. لكن كيف يمكن تحقيق ذلك، حين يقوم القيمون على تنفيذ مشروع بناء هذه الدولة بانقلابٍ غير قانوني آخر وأكثر خطورة؟ وعلى أهم مؤسساتها، وهي مؤسسة المجلس التشريعي، الممثل لإرادة الشعب؟ ليست المسألة تأييد حركة حماس أو حركة فتح. المسألة هي تأييد إرادة الشعب الفلسطيني، وخياراته الانتخابية مهما كانت. المسألة أن أي شعبٍ يُفترض أن يناضل من أجل دعم ديمقراطيته، واحترام من يختلف معه في السياسة أو العقيدة. ولهذا، كان غض الطرف عن خرق القانون، وقفز أبناء الشعب الفلسطيني على نتائج الانتخابات، نوعاً من تدنٍّ في الوعي الديمقراطي، إن لم نقل تخاذلاً خطيراً تقف وراءه لقمة عيش زائف، وغياب بصيرة واستسلام لقوى الأمر الواقع، ومن وراءها من المانحين الذين يقفون خلف سلطة رام الله، ليس حبا فيها، بل لدفعها إلى تنفيذ ما خفي من العوامل، أو الدوافع التي قام اتفاق أوسلو من أجلها، وفي مقدمتها تمزيق الإرادة الجامعة للشعب الفلسطيني، ورهن خياراته ولقمة عيشه بالمانحين، وإيجاد العوامل المؤدية إلى الانقسام بين سلطة في رام الله بقيادة حركة فتح وسلطة في غزة بقيادة "حماس". كلاهما تواطأ على الانقسام الذي يتجلى يوما بعد يوم أنه تواطؤ على تقاسم المنافع، بات واضحا للعيان وضوح الشمس وأشياء أخرى، لها علاقة وثيقة بما تسمى صفقة القرن، يشترك فيها كل داعمي طرفي الانقسام.

حل المجلس التشريعي خطوة مريبة ومتقدمة جدا في تكريس الانقسام جغرافيا وسياسيا، بما يمهد لإنهاء القضية الفلسطينية بعد عقود من التجارب النضالية المتعثرة التي قدم فيها الشعب الفلسطيني تضحيات خيرة أبنائه وبناته، وخسارات تفوق المخيلة الإنسانية، في سياق يبدو ممتدا ولا يتوقف إلى أن يعم خرابٌ لا عودة منه ولا مفر. فيما الشعب الفلسطيني ما زال يتخبط ويتذمر وتذمر العاجز فاقد البصر والبصيرة، وإن تحرك لفعل شيء فغالبا ما يطغى على تحركاته الطابع العاطفي والآني قصير الأمد، أو تحركاتٍ خبط عشواء من تصب! لا تصب حتى في تراكم كمّي، وفق خطة واضحة طويلة الأجل، تؤدي إلى تحوّل نوعي، فعلى مستوى الشارع، أو الطليعة الشبابية الصامته، غالبا كانت النضالات تأخذ طابعا موسميا، يفنّد التنظيم طويل الأمد، لكن ما يحدث من تطوراتٍ مرعبة على المستوى العربي ينذر بمزيدٍ من التدهور ويتطلب من الفلسطينيين مزيدا من العمل النضالي النوعي لاستباق ما يخطط لهم في الخفاء.

حل المجلس التشريعي غير القانوني خطوة متقدمة في رفع منسوب التدهور في حياة الفلسطينيين، وفي مسار القضية الفلسطينية. هي أمر جلل، والسكوت عنه، وعدم إعلان عصيانه قبل توفير مجلس تشريعي جديد منتخب يبدو بمثابة استسلامٍ ل نهج ساسة فلسطينيين فاسدين في غزة ورام الله ومنظمة التحرير. ومعه قد تصبح كل الاعتراضات والانتقادات، المعلنة وغير المعلنة، غير ذات قيمة إن لم تُقرن بالعصيان الشعبي، المتزامن، لسلطتي رام الله وغزة، الذين يخدمون بانقسامهم مصالح إسرائيل، وعوا ذلك أم لم يعوا. تنذر الأوضاع بهذا العصيان. الكلام الجميل والتحليلات المنمقة لم تعد تجدي الآن، بعد هذه الخطوة الخطيرة. سيما أن الخراب الشامل الذي تحمله معها هو فرصة أخيرة لجرسٍ يقرع بشدة من أجل "صحوة فلسطينية"، تنتظر شعاع فجر جديد.

قد يكون النداء الأخير، سيما أن الشارع الفلسطيني سئم من نفسه، ومن مواصلة حالة اللامبالاة، وبحسب مراقبين كثيرين، سواء في الضفة أو غزة وحتى مخيمات اللجوء، المهملة والمهمشة ليس محليا أو دوليا، بل فلسطينيا أيضا. على الرغم من الخشية من أن يؤدي العصيان الشعبي إلى منزلقات خطيرة، في ظل الظروف السياسية والمعيشية والمعنوية الصعبة والمعقدة، والذي يتطلب استعدادا وتنظيما نوعيين، كي لا يؤول مآل "العصيان" أو "الانتفاضة القادمة على قوى الأمر الواقع" إلى المآلات التي آل إليها الربيع العربي. ولكن هناك من يدرك خطورة هذه المنزلقات، لكنه يعي أيضا أن الشعب الفلسطيني لم يعد يملك شيئا ليخسره، أو يخشى من المجازفة به، سيما حين تحسب المجازفة بدقة، وقبل فوات الأوان. الشارع الفلسطيني يغلي، ولسان حال طليعته المستترة التي تعد العدة لتنظيم نفسها، وتوحيد صفوفها يقول: لم يعد لدينا ما نخسره. إننا أساسا في القاع.

لمعاينة الجمهور، الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

مراجعة: محمود الفطافطة . مجلة قضايا إسرائيلية . العدد (٧٢) . كانون الثاني/ ٢٠١٩

(أكاديمي ومؤسس باحثون بلا حدود - رام الله)

اسم الكتاب: لمعاينة الجمهور، الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية.

تأليف: رونة سيلع.

ترجمة: علاء حليجل.

عدد الصفحات: ٥٣٠ صفحة.

إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠١٨

لم تؤد النكبة الفلسطينية إلى تشريد الشعب الفلسطيني وتحطيم بناء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فحسب، وإنما أيضاً إلى ضياع وثائقه وأوراقه الرسمية عبر سرقتها من قبل إسرائيل. ومنذ اللحظات الأولى لتأسيس دولته، قام الاحتلال الإسرائيلي بتشكيل سردية تاريخية خاصة به لشرعنة انتصاره، وأقيمت في هذا الإطار الأرشيفات لحفظ الوثائق؛ بهدف بناء الذاكرة الجماعية المختلفة وحفظها.

وقد حظيت الأرشيفات الكولونيالية بأبحاث واسعة، وخصوصاً لكونها أرشيفات توثق شكل وكيفية سيطرة المحتل على الخاضع للاحتلال من الناحية الجسدية الملموسة: القمع، الفصل الإثني، التطهير العرقي، المجازر وما شابه. كما وخضعت هذه الأرشيفات للبحث، أيضاً، من المنظور المتعلق بمنظومات وأجهزة السيطرة على الوعي والإدراك من أجل إعادة هيكلة صورة المحتل والخاضع للاحتلال بما يتلاءم والمعتقدات الكولونيالية الغربية.

وشكل الاستعمار الصهيوني المتمثل بدولة إسرائيل نموذجاً واضحاً في هذا السياق. إذ قامت الأجهزة والمنظمات المؤسسية اليهودية قبل قيام الدولة، بجمع المعلومات المتعلقة بالشعب الفلسطيني والبلدات الفلسطينية، لأغراض الاحتلال والسيطرة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل قامت إسرائيل بتملك ثروات الطرف الخاضع لسيطرتها، وإخفائها عن الحيز العام بواسطة منظومات متطورة، من خلال محو هويتها الأصلية وتفسيرها بما يضمن هيمنة رواية المحتل وحدها. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الأجهزة تمارس الرقابة والتقييد على المواد التي نتجت في هذه الأجهزة اليهودية/ الإسرائيلية؛ مخافة أن تقضي إلى رواية بديلة.

نهب وقوننة!

دأبت الحركة الحركة الصهيونية، ومنذ بداياتها، على الاحتفاظ بمختلف الأرشيفات المتعلقة بفلسطين والفلسطينيين، ففي سنة ١٩٤٨ أقيم أرشيف الدولة لحفظ كل الوثائق المتعلقة بالمؤسسات الرسمية، وسن الكنيسة الإسرائيلي في سنة ١٩٥٥ قانوناً خاصاً لإدارة أرشيف الدولة، الذي انبثقت عنه أرشيفات المؤسسات البلدية والهيئات العامة.

وتحتفظ الأرشيفات الإسرائيلية بملفات كثيرة تتعلق بفلسطين والفلسطينيين يعود بعضها إلى العهد العثماني، وتمتد من سنة ١٨١٥ حتى سنة ١٩١٧. ويشمل الأرشيف، كذلك، عدداً كبيراً من ملفات الحكومة والمؤسسات العامة من أيام الحكم العسكري والانتداب البريطاني على فلسطين، (١٩١٧ - ١٩٤٨). وبالإضافة إلى وثائق وأرشيفات المؤسسات الفلسطينية التي استولت عليها إسرائيل بعد النكبة، فقد استولت كذلك على العديد من كنوز التراث الفلسطيني من مكتبات خاصة

وعامة احتوت على الكثير من المخطوطات والكتب المطبوعة، ونُقلت معظمها إلى « المكتبة الوطنية» في القدس الغربية.

وعلى الرغم من ضياع العديد من أوراق المؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة، إلا أن الكثير منها - مما نجا من السنة نيران الحرب - وجد طريقه إلى الأرشيفات الإسرائيلية، التي تشكل مصدراً مهماً لفهم المجتمع الفلسطيني، ثقافياً وسياسياً واجتماعياً ما قبل النكبة. يمثل هذا السلب أكبر عملية نهب للوثائق في التاريخ وفق ما ذكره الباحث الإسرائيلي «غيش عميت» في كتابه (بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية) والذي ترجمه ونشره مركز «مدار» في العام ٢٠١٥.

ويأتي كتاب «رونة سيلع» ليمثل رحلة بحث شاقة؛ تلاحق مصائر الصور الفلسطينية المعتقلة في الأرشيفات الإسرائيلية، سواء أكانت مسروقة من بيوت الفلسطينيين ومن جيوب شهدائهم، أم تلك التي التقطت من داخل القرى ومن سمائها لأهداف عسكرية.

محو وإلغاء

يتكون الكتاب من خمسة فصول، إلى جانب تقديم، ومقدمة. ففي التقديم الذي كتبه الباحث أنطوان شلحت جاء: «بالإضافة إلى فوائد هذا الكتاب الجمّة، بالأساس من ناحية المعلومات الموثوق بها والواردة فيه نقلاً عن مصادر أولى هي في متناول يدي المؤلفة، فإن استنتاجاته الفكرية ليست أقل أهمية واستبصاراً. وهي استنتاجات تحمل من الحدة والوضوح قدراً يعفينا من عناء التوسّع فيها. ويبقى في مقدمها الاستنتاج القائل: إن الاستعمار الصهيوني الكولونيالي لفلسطين، في ١٩٤٨ كما في ١٩٦٧ وصولاً إلى يومنا الراهن، لم يتم في الحيز الجغرافي فحسب، بل أيضاً في حيزي الوعي والذاكرة. وضمن هذا السياق يُنظر إلى الأرشيفات الكولونيالية، على غرار الأرشيف الإسرائيلي، بصفتها مواقع لإنتاج الرواية التاريخية، بواسطة منظومات محو وإخفاء».

ويبين شلحت أن المؤلفة ركزت، في كتابها، على مرحلتين زمنيتين مركبتين ترتبطان بهذا التاريخ: الأولى، مرحلة الحياة في فلسطين قبل العام ١٩٤٨، والتنظيمات الفلسطينية وحرب ١٩٤٨، والنكبة ونتائجها، والتي فُتحت معظم المواد المتعلقة بها بعد خمسين عاماً، أو بعد معركة قضائية لفتحها. أما المرحلة الثانية، فهي المظلة من أرشيفات وغنائم حرب أُخذت من بيروت في ثمانينيات القرن العشرين الفائت، وتصف المنفى الفلسطيني والنضال بعده.

أما المقدمة، فجاءت طويلة، وفيها توضح الباحثة سيلع أن كتابها يضم عدداً كبيراً من الصور النادرة وعالية الجودة للحياة في فلسطين، وللأحداث المؤثرة في تاريخها، إلى جانب مجموعة صور ملتقطة من الجو، تظهر المعالم الكاملة لعدد من عاماً من النشاط البحثي.

القرى الفلسطينية المدمرة ببيوتها وشوارعها وحاراتها، بما يتيح استعادة مبنائها المعماري والجغرافي والطوبوغرافي. يتمحور هذا الكتاب حول التاريخ الفلسطيني - البصري والمكتوب - الموجود في الأرشيفات العسكرية في إسرائيل. وهو يتابع من جهة، كيفية جمع هذا التاريخ، والذي جرى عموماً بالقوة (الغنى، والنهب، وجمع المعلومات لغاية السيطرة والرقابة)، وإدارته وحفظه والسيطرة عليه بواسطة منظومات قمعية في داخل الأرشيفات الكولونيالية، من الجهة الأخرى. يضم الكتاب مواد أُنتجت قبل وخلال النكبة أو بعدها بقليل، وأيضاً أرشيفات أُخذت كغنائم من بيروت في ثمانينيات القرن الماضي. ويلخص الكتاب عشرين عاماً من النشاط البحثي.

في الوثائق:

تتطرق الباحثة في الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان «الأرشيفات العسكرية في إسرائيل والإدارة الكولونيالية»، إلى طبيعة جمع المواد الأرشيفية من الفلسطينيين وحفظها في الأرشيفات الإسرائيلية، إذ تبين أن هذه المواد جُمعت برمتها من مصادر ومبدعين فلسطينيين، أو أن قواتٍ يهوديةٍ/إسرائيليةٍ أنشأتها، وهي مواد ذات أهميةٍ للفلسطينيين، وتخضع لأجهزة ومنظومات كولونيالية قمعية تقوم بإدارتها والسيطرة عليها. وتشمل هذه المنظومة على الرقابة وتقييد الكشف والمعاينة، والشطب وإخفاء المعلومات والسيطرة على هوية المخولين بمعاينة هذه المواد، ودمغ الملكية على مواد محتلة وإخضاعها لقوانين الدولة المحتلة ولمعايير ونظم الأرشيفات الإسرائيلية، والتفسير والتصنيف المغرضين، إلى جانب محاولة السيطرة على رواية/ تاريخ الشعب الفلسطيني. أخضعت هذه المواد التي كشفت عنها الكاتبة لتوصيف الرواية الصهيونية/ الإسرائيلية، وبناءً على ذلك ثمة حاجة لتحريرها من القوة التي مورست عليها، ومن الخطاب الكولونيالي، وإعادتها إلى السياق الأصلي، والسعي ضد المضامين التي ينتجها الجيش والأرشيف العسكري.

ويرصد الكتاب الطرق التي اتبعتها الأجهزة العسكرية في إسرائيل، وقبلها، لجمع وحفظ المعارف والمعلومات البصرية، والأخرى المتعلقة بالفلسطينيين، على مدار القرن العشرين المنصرم، وكيفية سيطرة الأرشيفات العسكرية على هذه المعارف وإدارتها إدارة كولونيالية، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وعلى نحو يشبه تماماً ما مارسته قوى الاستعمار الحديث، بل بطرق أكثر تركيياً.

«أمننة» المعلومات

ويبين الكتاب كيف ترتبط غالبية المعلومات والمعرفة بخصوص الفلسطينيين في الأرشيفات العسكرية بتدابير متنوعة من النشاطات الاستخباراتية لغايات عسكرية، وما واكبها من سلب قامت به جهات عسكرية رسمية من أرشيفات ومجموعات تتبع لمؤسسات وبيوت خاصة، وجنود وشهداء وأسرى، وحتى نسخ المعلومات سراً وجمع المعلومات المتعلقة بالفلسطينيين وبلداتهم لغايات السيطرة والاحتلال.

وفي هذا الفصل، تُشير المؤلفة - استناداً إلى الباحث الهندي إعجاز أحمد - إلى «أن الأرشيفات لا تُفحص وفق معايير الأصيلانيين، بل تُقاس وتُصنف وفق معايير العالم الغربي. فأولاً، تُعالج هذه الأرشيفات في الأرشيفات الغربية وفق تكتيكات الإخراس والتلفيق والتمثيل الخاطيء الذي يلحق بغير الغربي». وترى الكاتبة أن أرشيفات الشعوب الخاضعة للاحتلال تأسست، دائماً، لخدمة جمهور غربي، ولم تُؤسس يوماً لعناية جمهور الهدف الأصيلاني. زد على ذلك أن هذه الممارسات محوكة في الأرشيفات الغربية. ولذلك يشكل حفظ أرشفة التاريخ غير الغربي في الأرشيفات الغربية بواسطة الأدوات الغربية، ميزة مركزية، وهدامة لها.

وعلى هذا المنوال، تقع الأرشيفات الفلسطينية تحت النمط ذاته من الهيكلية والتفسير والاتلاف الغربية، التي تمارسها عليها الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية. وكون هذه الأرشيفات موجهة إلى الجمهور الغربي، وخصوصاً الصهيوني، فإن ذلك يمكنها من محو مميزاتها الفلسطينية، وهي بذلك تمثل طريقة التمثيل الغربية - الصهيونية .

ومن الأمثلة على ذلك الصور الفلسطينية في أرشيف الهغناه. فالأرشيف يُشير في سجلات محتوياته إلى أن حقوق الملكية الفكرية تتبع للأرشيف، لا للمصور أو أصحابها الفلسطينيين. وإلى جانب ذلك، تحمل الصور دمغة الأرشيف الإسرائيلي للتدليل على الملكية.

وتستعرض سيليح مسألة المعاينة على الأرشيف، إذ تبين أن منع الوصول ومنع الاطلاع على المواد، إلى جانب المماثلة والتمييز بين الباحثين والأبحاث، ومراكمة الصعاب والمعوقات والمس بحرية البحث - كلها ظواهر واردة في الشكاوى المتعلقة بعمل أرشيف الجيش الإسرائيلي، ولا يمكن إلا الاطلاع على الملفات الرقمية، مع خضوعها للرقابة العسكرية.

وفي هذا الخصوص، يكشف الكتاب منظومات القوى الماثلة في صلب أرشيف الجيش الإسرائيلي. فهذا الأرشيف يمارس نظاماً وقوانين مختلفة لتقييد الاطلاع على المواد الموجودة بحيازته. وتراوح سنوات التقييد الذي حُدد في أنظمة الأرشيفات من ٣٠ سنة إلى خمسين، وبعضها لا يُمكن الاطلاع عليه أبداً.

ويكشف الكتاب في الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان «جمع المنظومات العسكرية الرسمية للمواد المتعلقة بالفلسطينيين حتى مطلع الخمسينيات»، عن وجود صور جوية التقطتها جهات إسرائيلية للبلدات الفلسطينية قبل عام النكبة في ١٩٤٨، وتشمل توثيقاً شاملاً للوجود الفلسطيني قبل تلك النكبة. وهي توفر معلومات جمة حول الحياة النابضة في فلسطين، والانتشار الجغرافي الواسع قبل النكبة، ولذا فهي تشكل في الوقت عينه شاهداً على حجم الدمار الذي حل بالكيان الفلسطيني .

وثائق القمع

ووفقاً لما تقول المؤلفة، فإن هذه الصور هي بمثابة التوثيق الأوسع الأخير للانتشار الجغرافي الفلسطيني، الذي يُمكن من إدراك وفهم خارطة البلد من نظرة طائر قبل النكبة. ومع أن هذه الصور التقطت لغايات تتعلق بالاحتلال الكولونيالي، ولتبيين الاتجاهات والحركة أثناء الاحتلال، إلا أنه بالإمكان اليوم عكس هذه الغايات واستخدامها لهيكل المعرفة المتعلقة بحياة الفلسطينيين قبل ١٩٤٨.

كذلك، فإنه يمكن بواسطة هذه الصور، أيضاً، اكتساب المعرفة بخصوص كل قرية وقرية، مثل مبناها المعماري والجغرافي والطوبوغرافي، وكثافة السكان فيها، والزراعة فيها ومميزاتها، والطرق المؤدية إليها، وغيرها. كما أن بالإمكان وصل مئات الصور الجوية ببضعها البعض، وفقاً لموقعها على الخارطة، وهيكل صورة مركبة ودقيقة تحوي تقديراً لحجم الوجود الفلسطيني قبل ١٩٤٨. أي أنه بالإمكان هيكل خارطة فوقية تُمكن من وصف الوجود الفلسطيني، والتركز- حسب الحاجة- في مناطق معينة في أرجاء البلد، أو وصف البلد بأكمله. وتتميز هذه الصور، كذلك، بأهمية في توصيف تاريخ القمع الذي خضع له الفلسطينيون.

وفي هذا السياق، تشير المؤلفة إلى المعركة القضائية التي خاضتها في مقابل جهات متعددة في أرشيف الجيش والجهاز الأمني الإسرائيلي فيما يخص مطالبها بمعينة وفتح وعرض محتويات الأرشيفات والصور والمجموعات والمواد الفلسطينية المتنوعة، أو ذات الأهمية للفلسطينيين، والموحدة في الأرشيفات العسكرية أو الشرطة في إسرائيل. وفي إحدى الرسائل التي تلقتها الباحثة من مساعد المستشار القانوني في الجهاز الأمني، والتي تتطرق إلى طلبها بمعينة أرشيف التصوير الخاص بـ«بيت الشرق» جاء أن هذه المواد «مقيدة» وفق القانون الإسرائيلي، ولذلك فهي غير مفتوحة أمام معينة الجمهور».

وتذكر الكاتبة أن القوات الإسرائيلية غنمت عدداً كبيراً من الوثائق المرتبطة بفترات مختلفة: شرائط فيديو، صور، خرائط، مواد محوسبة و مواد أرشيفية كبيرة. وكانت الغاية من هذه المصادر، وفق الرواية الإسرائيلية «الإشارة إلى صلة مباشرة قائمة بين «بيت الشرق» وبين السلطة الفلسطينية، خلافاً للاتفاقات الموقعة مع السلطة، والتي تقضي بعدم قيام هذه الأخيرة بأي نشاطات في منطقة القدس».

ومع أن سيلع تُعرب عن أملها في أن تُعاد وثائق «بيت الشرق» إلى أصحابها بسرعة، مثلها مثل سائر الممتلكات الثقافية الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل منذ ١٩٤٨، فإنها لا تُخفي تعويلها على أن تؤدي معينة الجمهور لهذه الوثائق البصرية والمكتوبة إلى تعميق الوعي المفقود والمصادر حيال الرواية التاريخية الفلسطينية للصراع، والتي تؤكد مراراً أن

إسرائيل تخاف منها، ومن أي مادة يمكن أن تدعمها، حتى لو أنتج هذه المادة أو صورها أو كتبها يهود/ إسرائيليون، وهي تستثمر جهوداً جمة في إخفائها من الحيز العام.

عندما يُدفن أرشيف القدس!

وبخصوص الفصل الثالث، والذي وسم بعنوان « نهب الصور ومجموعات الصور التي نقلت إلى الأرشيفات العسكرية على أيدي أفراد وجهات مدنية حتى سنوات الخمسينيات»، نود التركيز على نهب وثائق وأرشيفات القدس، إذ ترى الباحثة أن معركة القدس كانت أطول معارك عام ١٩٤٨ وامتدت عاما كاملا . وحظيت القدس بمكانة كبيرة لدى العرب والفلسطينيين، ورأوا فيها حلبة الصراع المركزية. لذلك، ومن الشهور الأولى، تم توثيق المعركة بأكملها تقريباً من مصورين عرب وأجانب. وقد قامت الأجهزة الإسرائيلية بتحريف الوقائع والأحداث استناداً إلى الرواية الإسرائيلية. وتؤكد الباحثة أن « صندوق أورشليم » جمع أكبر كمية من الوثائق ليسلمها إلى أرشيف الجيش الإسرائيلي؛ لتدفن وتُستبعد على غرار كنوز فلسطينية كثيرة أخرى، بموجب نظم الأرشيف الكولونيالي والتفسيرات والقانون الإسرائيلي. وثمة تعتيم على هذه المعلومات.

كذلك، تتطرق الباحثة سيلع إلى عدد من الذرائع التي تُستخدم من قبل الجهات المسؤولة في دولة الاحتلال لمنع كشف معلومات معينة. ومن بين هذه الذرائع أن «كشف الحقائق قد يُشكل وسيلة بأيدي أعدائنا وخصومنا، بل قد يؤدي إلى إضعاف عزيمة أصدقائنا»؛ «كشف الحقائق قد يؤدي إلى إلهاب مشاعر السكان العرب في البلد و/ أو في المناطق الفلسطينية»، «كشف الحقائق قد يؤدي إلى إضعاف حجج الدولة في محاكم البلد أو المحاكم في العالم»، «هناك خشية من كشف معلومات قد يتم تفسيرها بأنها جرائم حرب إسرائيلية». وفي هذا الخصوص، تؤكد المؤلفة أن الكثير من المواد والأرشيفات الفلسطينية ما تزال مُعلقة في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية، وأن المعركة في مقابل أرشيف الجيش الإسرائيلي ما تزال طويلة. ومن هنا، تؤكد على أن إسرائيل تتخذ أكثر فأكثر في الوضعية الكولونيالية.

الفصل الرابع، تخصصه الباحثة للأرشيفات التي نهبتها إسرائيل من بيروت عام ١٩٨٢، والتي شملت نهب وثائق من مركز الأبحاث الفلسطيني، قسم الثقافة الفنية في منظمة التحرير، أفلام إسماعيل شموط وقيس الزبيدي، أرشيف التصوير والنشاطات في حقل التصوير الفوتوغرافي، معارض وأعمال جرافيكية. وبالتركيز على مركز الأبحاث الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد جاء في الكتاب أنه في ٨٢ شباط ١٩٦٥، وبعد عدة شهور على تأسيس منظمة التحرير، أُقيم في بيروت مركز الأبحاث الفلسطيني، بهدف توثيق القضية الفلسطينية، وإجراء الأبحاث حولها، ونشر الكتب والمقالات ذات العلاقة بالصراع العربي . الإسرائيلي.

وتورد سيلع حوارها مع أحد الذين أداروا المركز ما بين الأعوام (١٩٧٨ - ١٩٨٢) وهو صبري جريس، حيث يقول: «تهيننا لدخول الجيش الإسرائيلي، وعندما علمنا بأن أوائل الجنود الإسرائيليين وصلوا إلى الشارع المحاذي، أتيت ليلاً إلى المركز وأخذت المواد المهمة، وهي في الأساس لمخطوطات: مذكرات لفلسطينيين لم أرغب بضياعها، تقارير سياسية وتقييمات للأوضاع. وظلت هذه المواد لدي، بعيداً عن متناول يد أي جندي إسرائيلي. وضعت المواد في حقيبتين وحافظت عليهما في مكان آمن». ويضيف «في اليوم الأول أتوا ومشطوا المنطقة. وفي اليوم الثاني أحضروا الشاحنات وبدأوا بالتحميل. أخذوا كل شيء، باستثناء محاضر الكنيسة ومجلدات قوانين دولة إسرائيل».

أعيد الأرشيف والمكتبة اللذان نهبهما الجيش الإسرائيلي من مركز الأبحاث (١٩٨٢) إلى منظمة التحرير، بعد عام على ذلك، في إطار صفقة لتبادل الأسرى، وبوساطة فرنسية. علماً أن إسرائيل قامت بنسخ مواد الأرشيف، من دون الحصول على إذن أصحابه. ويعكس هذا الفعل بعداً كولونيالياً إضافياً بخصوص الغنائم، وقد نقل الأرشيف إلى جهة غير معلومة

في إسرائيل، وثمة تعتيم على هذه المعلومات. عاد جريس إلى البلد في سنوات التسعينيات، مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، وأسس مركز الأبحاث مجدداً في القدس الشرقية، إلا أن الشرطة الإسرائيلية نهبت مواده ثانية في عام ٢٠٠١، عندما أغلقت «بيت الشرق» وصارت أرشيفه.

جاء الفصل الخامس تحت عنوان «الأرشيف كموقع للخيال - الأرشيف كموقع للمقاومة»، حيث نجد في هذا الفصل أن المجتمع الإسرائيلي يعيش في ظل أزمة أخلاقية؛ فهو من جهة يجمع على إعادة الكنوز الثقافية التي نهبها النازيون إلى أصحابها اليهود في أثناء المحرقة، من دون أن يتراجع هذا الموضوع عن أجندة الرأي العام. وفي الوقت ذاته، فإن هذه الأزمة الأخلاقية لا تُطبق فيما يخص الكنوز الفلسطينية التي نهبتها وتحتجزها إسرائيل بالقوة.

هذا النهب، وفق المؤلفة، يدلنا على التخطيط المسبق للنهب، وعلى التعاون بين القوة والفكر، إلى جانب أنه يدلنا، أيضاً، على طريقة تنفيذ هذا الأمر. نراه (حسب سيلع) في المنظومة المركبة والمتطورة الخاصة بسرقة المواد في بيروت، والتي جرت بناءً على معلومات جُمعت سلفاً، ومع قوائم لعناوين دقيقة أعدت سلفاً للمؤسسات الفلسطينية التي يجب أخذ المواد منها. وقد أصطحب أفراد جهاز الشاباك معهم جنوداً نظاميين للمهمة، وبحوزتهم هذه القائمة. وفي نهاية هذه المهمات كان الجنود يستريحون على شواطئ البحر، أو يتناولون الطعام والشراب في مقاهي بيروت.!

خلاصة

يتمثل ما يكشف عنه الكتاب في تعقيد منظومات السيطرة، الأمر الذي بات واضحاً من خلال قمع الآخر بواسطة نهب أرشيفاته وغنمها، والسيطرة على ثقافته ومنع نشرها، ومنع الوصول إلى المواد وإنكار وجودها لسنواتٍ طويلة، وإخفاء ومنع المعاينة والسيطرة على تفسيرها. ولا ينعكس القمع في ممارسة القوة العسكرية الملموسة لنهب المواد الثقافية وحفظها في الأرشيفات، فحسب، بل ينعكس ذلك، وعلى قدرٍ كبير، في محاولة السيطرة على كتابة تاريخ وموروث الآخر، وضبط ما سيجري الكشف عنه في الحيز العام.

وبناءً عليه، تتوصل سيلع إلى استنتاج مفاده: إن تحويل الأرشيف إلى موقع للمقاومة ما بعد الكولونيالية هو أحد التحديات الماثلة أمام باحثي الأرشيفات الكولونيالية الآن، إلى جانب ضرورة المطالبة بإعادة ما تنتشر عليه هذه الأرشيفات من الكنوز الثقافية الفلسطينية إلى أصحابها. وتقترح المؤلفة في كتابها تنظيف الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية من مركباتها الكولونيالية والقمعية، مؤكدة أنه ينبغي عدم الاكتفاء بممارسة الاستراتيجيات ما بعد الاستعمارية عليها وبتخليصها من تقاليد الرقابة والمحو، بل هناك ضرورة للمطالبة بإعادتها إلى أصحابها الأصليين .

وبهذا، يمثل كتاب سيلع مصدراً مهماً وفريداً في كشف سياسة دولة الاحتلال الإسرائيلي في نهب وتحريف وإخفاء السجل البصري والمكتوب للفلسطينيين على مدى قرن من الزمن. سياسة هدفها خلق رواية إسرائيلية تدعي أن الحق التاريخي على الأرض يعود للشعب اليهودي، وكل ذلك من خلال التكرار لحقوق الشعب الفلسطيني الأصلي. وإن كان إسرائيل نجحت في سرقة وتغييب هذا الأرشيف الضخم، فإنها لم ولن تتجح في طمس الحق الفلسطيني.

فلسطين أم الأرجنتين؟ مقتطف من «حل للمسألة اليهودية» لهرتسل

إعداد وترجمة: وئام بلعوم - مجلة قضايا إسرائيلية - العدد (٧٢) - كانون الثاني / ٢٠١٩

ننشر في زاوية الأرشيف من هذا العدد، مقتطفات من مقالة تيودور هرتسل التي نشرت في صحيفة "Jewish Chronicle" في تاريخ ١٨٩٦/١/١٧ تحت عنوان "A Solution to the Jewish Question" (١).

سيُتحد اليهود الذين يوافقون على فكرتنا السياسية، ويصبحون أعضاء في الرابطة "الرابطة اليهودية" وسيتم بذلك منح الرابطة أحقية التحدث نيابة عن اليهود، والتفاوض مع الحكومات.

إذا قرر ملوك الأرض أن يسلموا لليهود حكومة مستقلة في بلد محايد، فستتفاوض الرابطة معهم حول البلد التي ستختارها. الآن هناك دولتان أمامها: فلسطين والأرجنتين. قامت في كليهما بالفعل محاولات مهمة للاستيطان.

على كل حال، تم ذلك على أساس خاطئ هو الهجرة البطيئة والسرية. هذه الهجرة مصيرها

أن تكون ضارة. قد لا تتجح على الإطلاق. وإذا نجحت، فستؤدي لمعاداة السامية.

لأنه سيأتي اليوم، كما هو معتاد، الذي سيكون على الحكومة أن تولي اهتماما لمناشدات مواطنيها، الذين سيرون أنفسهم محيدين، وسيتم بالتالي إغلاق أبواب البلد أمام اليهود التائهين. وبالتالي، ستكون الهجرة مفيدة فقط إذا كانت قائمة على أساس أمن مفاده دولة قائمة بحد ذاتها.

سنقوم "الجمعية اليهودية" بالتفاوض مع رؤساء البلد (الذي سيتم استيطانه. و.ب.)، بموافقة الملكيات الأوروبية الكبرى، بعد أن تلقى الفكرة استحسانها. باستطاعتنا أن نحقق منفعة كبيرة لرؤساء البلد، أي من يحكمونها الآن، ونعرض عليهم تسديد ديونها، أن نبني السكك الحديدية، ونوضح لهم أنه يحتاجوننا أيضاً، في أمور كثيرة أخرى. كما أن تأسيس الدولة اليهودية، بحد ذاته، سيفيد جيرانها، حيث سيزيد من قيمة الدول المحيطة بها.

هل نختار فلسطين أم الأرجنتين؟ ستختار الرابطة البلد الذي سيعطونه لها والذي سيوافق عليه معظم أبناء شعبنا. سنقوم الجمعية بفحص هاتين الامكانييتين.

الأرجنتين هي واحدة من أغنى البلدان وأكثرها خصوبة في العالم، وهي دولة شاسعة، ذات تعداد سكاني قليل، ومناخها معتدل. سوف تعطينا حكومة الأرجنتين بسرور قطعة من الأرض لنمسك بها. صحيح أن هجرة اليهود حتى الآن لم تكن هناك من أجل هذه الإرادة؛ إلا أنه من واجبنا أن نوضح للحكومة الأرجنتينية الفرق الجوهرى بين الهجرة التي حدثت حتى الآن وبين هجرتنا الجديدة.

فلسطين وطننا التاريخي، الذي لا ينسى من قبلنا. يكفي لنا أن نذكر اسمها، حتى يستيقظ كل الناس في رهبة جليلة. لو رغب جلالة السلطان بمنحنا هذه الأرض، فنحن مستعدون لإحضار أوامر في مسألة ثروات تركيا. أوروبا أصبحت كجدار هناك ضد آسيا. سنقف هناك للدفاع عن الحضارة من قبل الوحشية. كمملكة قائمة بحد ذاتها، لن نتوقف العلاقة بيننا وبين شعوب أوروبا، الذين سيكونون ضامنا لوجودنا. فيما يتعلق بالأماكن المقدسة للمسيحيين، سنسعى لترتيبها وفقاً لقانون الأمم، لأنها ستنفصل عن ملكيتنا. سنحافظ على هذه الأماكن المقدسة، وفي وجودنا، سنكون مسؤولين عن الوفاء بهذا الواجب.

على الرغم من أنني كنت أعلم أنه في محاولتي بث الحياة في فكرة قديمة، ما من شأنه أن يعرضني للنقد الشديد من قبل العديد من المعارضين. السهلون منهم سيجدون أن أفكار يوتوبية. ولكن ما الفرق بين اقتراح يوتوبي وبين اقتراح قابل للتنفيذ؟ اليوتوبيا هي في بعض الأحيان آلة رائعة ذات جودة عالية، ولا تنقصها إلا القوة المحركة. أما الاقتراح العملي (القابل للتنفيذ. و.ب.)، فهو أساساً مبني على القوة المحركة.

هذه القوة، المطلوبة من ناحيتنا، سوف توجدنا لنا اللا-سامية. سيقول البعض ضدي، إنني أقوم بتقوية اللاسامية. هذا غير صحيح، لأن معاداة السامية ستتمو حتى بدون اقتراحي، طالما أن جذورها لم تحترق كلياً في العالم. سيقلق البعض على ثروتهم وممتلكاتهم وسيخافون من فقدان أعمالهم. أدرجت في كراستي، التي ذكرتها عدة مرات، عدة طرق يمكن من خلالها بيع العقارات، (وطرق. و.ب.) لنقل الشركات إلى الأرض الجديدة، وتوسيع نطاقها من خلال بناء الفروع، (ما يمكن. و.ب.) من الحفاظ على حجمها أو توسيعها"(..)

«إذا قالوا: لا أمل في نجاح المشروع، حتى لو أعطيت لنا الأرض والحكومة، لأن الفقراء فقط سيذهبون إلى هناك؟ لهذا سأجيب: هؤلاء فقط من نحتاجهم في البداية! فقط أولئك الذين يؤسوا ولا أمل لديهم، يمكن أن يغزو الأرض.

سيأتي الأغنياء وأصحاب الحياة الرغيدة بعدهم، عندما يروا أنه بالإمكان العيش في الأرض الجديدة حياةً لطيفة جداً، وربما».

تمت ترجمته من العبرية. للمقال كاملاً: https://benyehuda.org/herzl/herzl_004.html

غاز شرق المتوسط.. حرب إسرائيل الجيوسياسية عبر الأراضي المصرية

صوفيا خوجاباشي . عربي ٢١ . ١٩/١/٢٠١٩

كان مجرد حلم قبل ١٥ عاما.. هكذا وصف يوفال شتايننتس، وزير الطاقة الإسرائيلي، من القاهرة، الأحلام الإسرائيلية في تصدير الغاز الإسرائيلي إلى الدول العربية وأوروبا.

"حلم" في الفلسفة الكلامية لوزير كيان الاحتلال الإسرائيلي، ومطمع استراتيجي واقتصادي إسرائيلي بتعبير واقعي؛ عن مخطط مستمر لاغتصاب الموارد العربية، واحتكارها، ثم التعامل مع كل هذه المكاسب من منظور جيوسياسي لعين، واستثمارها في ما يخدم المصالح الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى نطاق توسعي نحو أوروبا.

عماق الغاز الإسرائيلي الآخذ في النمو جزاء السطو على الحق الفلسطيني في حقول ليفاثان وثمار المكتشفة، بسعة احتياطية مجتمعة بلغت حوالي ٨٠٠ مليار متر مكعب، بقي حلما اغتصابيا محاصرا، إلى أن وُجد المارد المخلص لإسرائيل، الذي أتاح لها سوقا استثمارية استراتيجية، لتصريف بضاعتها من الغاز المنهوب نحو الدول العربية وأوروبا، من خلال الاتفاق المصري الإسرائيلي، الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد أشهر، بحسب الوزير الإسرائيلي.

معضلة التصدير الإسرائيلية التيكانت تتمثل بعدم امتلاك إسرائيل لأنابيب نقل الغاز إلى بلدان التصريف الأهم على خارطة الطاقة، فضلا عن عدم وجود منشآت لتسييل الغاز في إسرائيل، وجدت حلها عند السيسي بعد مصادقة الحكومة المصرية على قرار السماح للشركات الخاصة باستيراد الغاز من أي دولة في العالم، وحتى إسرائيل، مما فتح الباب أمام توقيع اتفاق بين شركتي ديليك دريلينغ ونوبل إينيرجي الإسرائيليتين، وشركة "دولفينوس هولدينغ" المصرية؛ التي يملك معظم أسهمها رجل الأعمال المصري علاء عرفة، بقيمة ١٥ مليار دولار.

وبعيدا عن الدخول في تفاصيل مسلّم بها تأخذ بنا إلى رفض كل أشكال التطبيع الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل؛ لأن الواقع يشير إلى تطبيع أعمق وأدق من هذا بكثير، وعلى جميع المستويات منذ سنوات طويلة، سنحصر إطار الحديث هذا في الأبعاد الجيوسياسية من المخطط الإسرائيلي لدخول سوق الغاز من أوسع أبوابه، تحقيقا لغايات كارثية على جميع المقاييس الاستراتيجية العربية.

فمصر التي تمتلك اليوم أكبر حقل للغاز في البحر الأبيض المتوسط "ظُهر" (٣٠ تريليون قدم مكعب)، إضافة إلى حقل نور المكتشف حديثا، الذي يقدر بأنه يحتوي على ٩٠ تريليون قدم مكعب، لا تحتاج لاستيراد الغاز من إسرائيل. لذلك، فالصفقة التي ستضخ الحياة في الشريان الاقتصادي الإسرائيلي على حساب العجز في الميزان الاقتصادي المصري، تأخذ بعدا أعمق من اتفاقية استيراد وتصدير وحتى تطبيع.

وهذا يشبه إلى حد كبير حسابات الخسارة المصرية اتفاق تصدير مصر ٤٠ في المئة من احتياجات إسرائيل من الغاز عام ٢٠٠٥ حيث كانت تباع مصر بموجبها الغاز لإسرائيل بأقل بكثير من سعره العالمي، مما سبب

خسارة ما يقارب ٧٠٠ مليون دولار؛ على يد مهندس الاتفاق حسين سالم، الذي أدانته محكمة جنابات القاهرة عام ٢٠١٣ وبرأته عام ٢٠١٧، بعد أن تصالح مع السيسي وتنازل عن ٧٥ في المئة من ثروته في مصر . إن جوهر الأسباب الداعية إلى الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية، الذي يجيب ربما على لغز هذه الاتفاقية المثيرة للجدل والرفض ضمن الشارع المصري، هو ما صرح به وزير الطاقة الإسرائيلي على هامش منتدى شرق المتوسط للغاز الطبيعي المقام في القاهرة، عندما أكد أن الغاز المصدر إلى مصر سيتم استخدام نصفه في السوق المصرية المحلية، على أن يتم تسهيل النصف الآخر لإعادة تصديره، لتؤدي مصر هنا دور عقدة الاتصال بين إسرائيل والسوق الخارجية في أوروبا، وتقدم لها فرصة التنافس على مركز الطاقة في الشرق الأوسط؛ محققة بذلك مكاسب من أهمها:

١- بداية، إن الصفقة التي مهد لها السيسي، إرضاء لحليفه وتصديقا لنبوءات حاخامات إسرائيل حين وصفوه بالهدية السماوية لإسرائيل، ستساهم في إنعاش كيان الاحتلال اقتصاديا، واستثمار ذلك في دولة تزيد الخناق على الفلسطينيين وأراضيهم أكثر فأكثر.

٢- في ظل المنافسة المشتعلة على غاز المتوسط، تسعى إسرائيل إلى اقتحام سوق إنتاج الغاز كمركز للطاقة في الشرق الأوسط، وتصديره ليس من منطلقات اقتصادية فحسب، بل من منطلق جيوسياسي، يوفر لها تحكما بموارد المنطقة، وفرض إملاءاتها بشكل أعمق على دول الجوار؛ من خلال ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية، بعد تصدير نفسها عالميا كدولة منتجة للغاز ومصدرة إلى السوق الذي يتزايد احتياجه للطاقة، خاصة في أوروبا، وهو الهدف الأهم.

في المحصلة، فإن غاز شرق المتوسط الذي من المحتمل أن يشعل حربا مستقبلية على إنتاج وتصدير الطاقة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، التي تسعى دول عديدة إلى الاستحواذ عليه، تتنازل مصر السيسي عن حقها السيادي في الاستفادة منه بخطة استراتيجية واقتصادية مدروسة، تقود إلى تنمية حقيقية، لصالح تحقيق طموحات إسرائيل الاستراتيجية، وتدفع الثمن عجزا في ميزانيتها وإفقارا أكثر لشعبها، فيما يمكن اعتبار أن المستفيد الأكبر من ذلك على الطرف المصري هم رجال الأعمال والتجار، الذين يتقاسمون الانتفاع من ذلك مع رؤوس النظام المصري، في تجاهل واضح لحقوق الشعب المصري بعائدات تلك الموارد، ذلك أن التفريط بالثروات الطبيعية، أو نهبها وسرقتها بمعنى أدق، حديث ذو شجون في صفحات التاريخ العربي الحديث، وليس حكرا على مصر وحدها.

الاعتراف الرسمي" مع ابن سلمان (٣/٣):

الارتباط السعودي بإسرائيل أصبح أكثر مباشرة وعلانية منذ حرب ٢٠٠٦

خليل العناني . ٢٠١٩/١/١٧

* العلاقات المتوترة: حرب لبنان عام ٢٠٠٦ والتهديد الإيراني

لقد شكلت إيران تحدياً سياسياً وأيديولوجياً للمملكة العربية السعودية منذ ثورة ١٩٧٩. من الناحية السياسية، حاول النظام الإيراني الجديد تحقيق الهيمنة في الخليج، إن لم يكن في الشرق الأوسط بأكمله. من الناحية الأيديولوجية، لا تعترف المدرسة الوهابية التي كانت متحالفة مع العائلة المالكة السعودية منذ تأسيسها، بالشريعة الإيرانية على أنها طائفة دينية شرعية.

ونتيجة لذلك، دعمت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي العراق مالياً في حربه مع إيران. وتدهورت العلاقات السعودية-الإيرانية أكثر فأكثر بعد غزو الولايات المتحدة للعراق وإطاحة نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى ظهور نظام يهيمن عليه الشيعة وأوجد فراغاً في القوة الموازنة في الخليج، وسارعت إيران إلى ملئه. عندما حذر ملك الأردن في عام ٢٠٠٤ من "هلال" شيعي محتمل يمتد من إيران إلى لبنان عبر العراق وسوريا، وجد آذاناً صاغية في السعودية. وتزايدت المخاوف السعودية عندما أصبح محمود أحمددي نجاد رئيساً في عام ٢٠٠٥، وتبنت إيران سياسة أكثر نشاطاً في المنطقة.

استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، في نظر السعوديين، أدى إلى تفاقم الانقسامات العربية التي استغلتها إيران. وهكذا، عندما اندلعت الحرب بين إسرائيل ومنظمة حزب الله الشيعية اللبنانية المدعومة من إيران، في صيف عام ٢٠٠٦، هاجمت المملكة العربية السعودية المنظمة بسبب سلوكها المتهور وغير المسؤول وبسبب كارتتها على لبنان. وذكرت هيئة دينية سعودية رفيعة المستوى أن عمليات حزب الله غير شرعية دينياً، وأجازت تسوية سلمية مؤقتة مع اليهود.

لقد كشفت لعبة شد الحبل والتجاذب الإعلامي بين إيران ووكلائها، من جهة، وبين الدول العربية السنية "المعتدلة"، من جهة أخرى، أن إسرائيل والعربية السعودية يقفان على الأرضية نفسها. وأصبحت العلاقات بينهما أكثر مباشرة وعلنية منذ عام ٢٠٠٦. وأوضحت تسريبات "ويكيليكس" أن السعودية كانت في حالة ذعر بخصوص طموحات إيران الإقليمية. في عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، أوردت إحدى البرقيات أن "عادل الجبير نقل عن عبد الله (الذي أصبح ملكاً بعد وفاة الملك فهد عام ٢٠٠٥) قوله إن الولايات المتحدة يجب أن تقطع رأس الأفعى"، وتقل نفوذ إيران في العراق. ومن ثم، فإن تحالف إسرائيل الضمني مع المملكة العربية السعودية جاء نتيجة حسابات توازن القوى الأمنية، التي تعكس مصالحهما المتبادلة في المنطقة.

وإذا كان القادة العرب قد أعربوا، قبل الحرب، عن قلقهم من سياسة إيران التوسعية خلف الأبواب المغلقة، فقط، فإنهم مستعدون الآن للاعتراف علانية برغبتهم في توجيه إسرائيل ضربة مؤلمة لحزب الله من أجل الإضرار بالهبة الإيرانية. وفقاً لتقرير موقع "انتلجنس أون لاين"، فإن إحدى نتائج حرب لبنان ٢٠٠٦ كان قرار "بناء

وتسريع التبادل الاستخباري" بين إسرائيل والأردن والسعودية ومصر وتركيا. لهذا الغرض، في سبتمبر عام ٢٠٠٦، التقى منير داغان، رئيس الموساد، في عمان مع نظيره الأردني والأمير بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن، الذي أصبح رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي.

وكان "داغان" من بين الأوائل في إسرائيل، وربما حتى قبل الحرب، الذين يدركون آثار التغييرات في ميزان التهديدات الإقليمية، مما دفعه إلى التركيز على تطوير علاقات سرية مع دول في العالم العربي لم يكن لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. لم تكن التطورات على الجبهة الإيرانية مفصلة عن القضية الفلسطينية. وعلى هذا، لم يكن من المفاجئ أن تستأنف إسرائيل دبلوماسيتها العامة: في نوفمبر ٢٠٠٦، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، دعوة إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لإجراء "حوار حقيقي وجاد".

ووعده بالحصول على المساعدة من مصر والأردن والسعودية ودول الخليج من أجل تحقيق هذا الهدف. ولم يكن التوقيت مصادفة، ففي مارس ٢٠٠٧، قبيل انعقاد الجامعة العربية في الرياض، أثنى أولمرت مجدداً على المبادرة السعودية وقدرات الملك عبد الله القيادية وشخصيته، حتى إن رئيس الوزراء الإسرائيلي تفاخر بأن "هناك فرصة حقيقية في أن تتمكن إسرائيل في السنوات الخمس القادمة من التوصل إلى تسوية سلمية مع أعدائها"، مضيفاً أن "أشياء لم تحدث من قبل تجري الآن وتتضح. نحن بحاجة إلى استغلال هذه الفرصة والاستفادة منها بحكمة ومسؤولية".

وسرعان ما خفت توقعات أولمرت عندما أُجبر على الاستقالة في يوليو ٢٠٠٨ وسط اتهامات بالفساد. إلا أن شمعون بيرس، الذي أصبح رئيساً لإسرائيل، أعلن أن "اللاءات الثلاث" في قمة الجامعة العربية عام ١٩٦٧ في الخرطوم قد استُبدلت بخطة سلام عربية، ودعا الملك السعودي إلى مواصلة الترويج للمبادرة من أجل المساعدة على تحقيق سلام شامل. كما دعا بيريز القادة العرب إلى زيارة القدس لبدء حوار سلمي.

شارك بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ مارس ٢٠٠٩، السعودية في مخاوفها تجاه التهديد الإيراني، ولا سيما سعيه إلى امتلاك القدرة النووية. وكان هذا يتناقض بشكل حاد مع الخلافات التي كانت بين نتنياهو والسعوديين حول المبادرة وكذا عملية السلام مع الفلسطينيين. لكن في ضوء ما اعتبره الطرفان استجابة أمريكية ضعيفة للتحدي الإيراني، استمروا في ذلك التعاون.

وصف كلايف جونز ويويل جوزنسكي هذه العلاقة بأنها "نظام أمني ضمني" قائم على تعاون غير مكتوب وغير معروف يعتمد على التصورات المشتركة للتهديد الإيراني. ومع ذلك، كانت السمة الأساسية أخرى لهذا "النظام الأمني" هي السرية. إذ على الرغم من أنه لا يعرف إلا القليل عن التعاون الفعلي بين الطرفين، فإن التقارير الصحفية والوثائق الصادرة عن ويكيليكس تقدم بعض الملامح، بما في ذلك الاجتماعات السرية في عام ٢٠١٠ بين رئيس الموساد "داغان" ومسؤولين سعوديين في السعودية.

في هذه الاجتماعات، وُرد أن السعوديين وافقوا على السماح لإسرائيل باستخدام المجال الجوي السعودي وللمساعدة في ضربة استباقية ضد إيران من خلال التعاون في القضايا المتعلقة بالطائرات من دون طيار، وطائرات الهليكوبتر للإنقاذ، والطائرات الناقلة. وفي مقابلة، علق رئيس الوزراء السابق، إيهود أولمرت، أن

"السعودية ترى إسرائيل شريكا محتملا جدياً عسكرياً واقتصادياً"، مضيفاً أنه "كانت هناك أشياء [استثنائية] أكثر من مجرد زيارة داغان للسعودية عام ٢٠١٠".

عندما وُقعت اتفاقية لتقليص برنامج إيران النووي بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا في أبريل ٢٠١٥، شعرت كل من إسرائيل والسعودية بخيانة من إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ولم يخفوا انتقاداتهم لتفاصيل الاتفاق. وكان همهم الرئيس هو أن تستخدم إيران وضعها المالي المحسن -نتيجة لإزالة العقوبات الاقتصادية- لدعم ما تعتبره جماعات إرهابية في المنطقة وستواصل برنامجها النووي سرا.

وكان تقييم المحللين السياسيين هو أن إحدى نتائج الاتفاق كانت "التقاء إسرائيل مع الدول العربية التي ترى "إيران النووية" أكبر خطر على نفوذها وربما وجودها"، لذلك لم يكن من المستغرب أن خطاب نتنياهو المتحدي للرئيس أوباما أمام الكونجرس الأمريكي في مارس ٢٠١٥، والذي يعبر عن معارضة إسرائيل للصفقة الناشئة، قوبل بتصفيق من قبل الكثيرين في المملكة العربية السعودية، فما قاله نتنياهو علناً يقوله السعوديون سراً.

وتؤكد التقارير الصحفية والمقابلات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين أن إسرائيل والسعودية تعاونتا سراً ضد أعدائهم المشتركين في المنطقة، على الرغم من أن نطاق هذا التعاون ما زال سرياً للغاية. ومع ذلك، فإن التفاهات المشتركة تتجاوز المصالح الدفاعية الإقليمية المتبادلة. وعندما قام الملك السعودي الجديد، سلمان، بزيارة مصر في أبريل ٢٠١٦، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن جزر تيران وصنافير ستعود إلى السيادة السعودية بعد انتهاء فترة الإيجار التي بدأت في عام ١٩٥٠. وعندما أثار هذا الإعلان القلق في وسائل الإعلام الإسرائيلية، صرح وزير الدفاع، موشيه يعلون، أن السعودية أعطت إسرائيل ضمانات بشأن حرية المرور في مضيق تيران.

قبل بضعة أشهر من هذا، شارك مسؤول سعودي كبير في قمة سرية بالعقبة، الأردن، مع وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، والسيسي والملك عبد الله الثاني ونتنياهو. وقد ذكر موقع Intelligence Online أنه "لم يكن هناك مثل هذا التعاون النشط من قبل بين اطرفين (أي إسرائيل والسعودية)، من حيث التحليل والاستخبارات البشرية واعتراض اتصالات إيران والحركات المالية لها.

مع تعيين ابن الملك سلمان محمد وليا للعهد في يونيو ٢٠١٧، أصبح التغيير في الموقف السعودي الرسمي تجاه إسرائيل أكثر وضوحاً وانفتاحاً. في مقابلة شهر أبريل ٢٠١٨ حظيت بتغطية إعلامية واسعة، اعترف بإسرائيل وشبه الزعيم الإيراني الأعلى آية الله علي خامنئي بأدولف هتلر.

وقد أفاد موقع "انتلجنس أون لاين"، الاستخباري، أن رؤساء الاستخبارات الإسرائيليين والأردنيين والمصريين والسعوديين الفلسطينيين عقدوا قمة أمنية حول القضايا الإسرائيلية الفلسطينية في العقبة بالأردن، في يونيو ٢٠١٨، حضرها المبعوثان الأمريكيان جاريد كوشنر وجيسون غرينبلات، ومن المسلم به أنه في عام ٢٠١٦، كانت هناك مؤشرات على تحسن المناخ في وسائل الإعلام السعودية فيما يتعلق بإسرائيل، مع إطلاق حملة لمكافحة معاداة السامية. بالإضافة إلى ذلك، بدأ الصحفيون المحليون في نشر مقالات متعاطفة مع إسرائيل

وتنتقد الفلسطينيين. في الواقع، كل هذه التقارير تشير إلى أنه، بعيداً عن العلاقات الدبلوماسية، فإن إسرائيل والسعودية تتمتعان بالكثير من ميزات "العلاقات الطبيعية".

* تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية غير المباشرة:

كما انخرط السعوديون في مسار آخر من الاتصالات غير الرسمية، حيث عملوا على التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين أو الدول العربية الأخرى. وقد تردد أن الأمير بندر كان يستضيف مسؤولين إسرائيليين في مزرعته في الثمانينيات. وحتى قبل أن يصبح سفيراً، بوصفه الملحق العسكري، في سبتمبر ١٩٨٢، توسط بندر في الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة - وبشكل غير مباشر مع إسرائيل - فيما يتعلق بإجلاء المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، وغيرها من الحالات.

وفي هذه الأثناء، عُرف بندر بصلاته الوثيقة مع القادة اليهود في الولايات المتحدة. وفقاً لأحد التقارير، التقى سرا زعماء اليهود الأمريكيين عشر مرات على الأقل. وفي صيف عام ١٩٩١، ورد أن بندر أبلغ قادة اليهود الأمريكيين في الكونغرس أنه بمجرد التوصل إلى حل سلمي بين إسرائيل والفلسطينيين، ستعترف السعودية رسمياً بإسرائيل. واعترافاً بتأثير الجالية اليهودية الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية، سعى الأمير بندر إلى الحفاظ على قناة مفتوحة للاتصالات مع قادة المجتمع المحلي، وأيضاً الاتصال غير المباشر، من خلالهم، مع إسرائيل.

وسيؤدي بندر، لاحقاً، دوراً مهماً أكثر تقدماً في العلاقات الإسرائيلية العربية. ولأنه تمتع بثقة الرؤساء الأمريكيين، فهذا جعل منه رسولاً فعالاً. وكان هذا هو الحال عندما أرسله الرئيس بيل كلينتون لإيصال رسالة إلى الرئيس السوري، حافظ الأسد، من رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك، في محاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي سوري. وقد عُقدت العديد من الاجتماعات الدبلوماسية الثنائية بين السعودية وإسرائيل، والتي ضمت مسؤولين رفيعي المستوى. وكان الأمير تركي الفيصل، الذي شغل منصب المدير العام للاستخبارات منذ عام ١٩٧٧ وحتى ٢٠٠١، من كبار المسؤولين السعوديين المعنيين بملف العلاقات السعودية الإسرائيلية.

ولم تقتصر الاتصالات الإسرائيلية السعودية، غير رسمية، على الجغرافيا السياسية. وهناك مؤشرات على أن الطرفين قد تعاونوا أيضاً في المجالات الطبية والاقتصادية والتكنولوجية، وكلها في أقصى درجات السرية. في المجال الاقتصادي، لا توجد إحصائيات رسمية عن التجارة الإسرائيلية مع السعودية. ووفقاً لورقة معهد توني بلير لعام ٢٠١٨، فإن الحجم التقديري للصادرات المستقلة في عام ٢٠١٦ من إسرائيل إلى دول مجلس التعاون الخليجي (بما في ذلك السعودية)، يقارب مليار دولار. وهذا يجعل الخليج ثالث أكبر سوق تصدير إسرائيلي في المنطقة بعد تركيا والسلطة الفلسطينية. فبعد توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل في عام ١٩٩٤، أصبح الأردن جسراً رئيسياً بين إسرائيل والخليج.

أولاً، بدأت السعودية تسمح أحياناً للشاحنات التركية التي وصلت إلى ميناء حيفا بدخول البلاد في طريقها إلى الأردن. ومنذ اندلاع الحرب في سوريا، فإن المنتجات التركية التي تُنقل إلى الخليج عبر سوريا تُسلم الآن عبر حيفا والأردن.

ثانياً، بينما ارتفعت الواردات الإسرائيلية من الأردن من ٩٤ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤١١ مليون دولار في عام ٢٠١٥ (على الرغم من أنها انخفضت إلى ٣٠٨ ملايين دولار في عام ٢٠١٦) ، فإن معظم هذه الواردات مصدرها الخليج وليس من الأردن، وفقاً لما ذكره الاقتصادي يتسحاق غالو، تشمل المواد الخام والمنتجات الكيميائية والصناعات البلاستيكية.

ثالثاً، منذ سبتمبر ٢٠١٤، أمكن للفلسطينيين الإسرائيليين الذين يؤدون فريضة الحج إلى مكة والمدينة أن يطيروا من إسرائيل إلى السعودية عن طريق الأردن على متن الخطوط الملكية الأردنية. وتجدر الإشارة إلى أنه في أواخر عام ٢٠١٤، قامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية رسمياً بإشراك اليهود، من غير الإسرائيليين، في العمل في المملكة.

النظام العربي الإقليمي.. كنت شاهدا

جميل مطر . الشروق . ٢٠١٩/١/١٩

النظام الدولي الجديد لا يهبط علينا من السماء وإنما تصنعه عقول وظروف وأسباب. تأكدنا من أن النظام الإقليمي العربي مُقبل على أزمات لن يكون أقلها شأنًا وخطورة أزمات الهوية. تتغير صورة النظام الإقليمي ثم يتدهور مستوى أدائه عندما يختل توازن مكوناته الأساسية. ويستمر التدهور ليصل الشيء نهاية عمره إذا تعمق خلل التوازن الداخلي لمكوناته إلى حد اللا توازن المطلق، أى الفوضى أو الانفراط.

صورة العرب هذه الأيام صورة أمة فى وضع الانتظار. أمة لا تعرف تماما أي بديل لمستقبلها تختار. لعلها ليست وحدها التى تظهر فى الصورة عاجزة عن تقرير مستقبلها، فالصور عديدة التى تظهر فيها أمم تقف عند مفترق طرق.

من هذه الصور صور راهنة للإنجليز وبخاصة والأوروبيين عامة وصور للأمم إفريقية. بل هناك من الوقائع ما يشير إلى رجل فى أمريكا استطاع منفردا أن يخلق حالة ارتباك فى قصور حكم عديدة فى شتى أنحاء العالم. أدى هذا الارتباك إلى أن أممًا كثيرة صارت تظهر لنا فى الصور مترددة ومتوترة، وأممًا أخرى تظهر فى وضع انتظار، تارة فى انتظار عقوبة وتارة فى انتظار تغريدته التالية.

المؤكد، أيا كانت الظروف والأسباب، هو أن العالم يمر فى حال الانتقال من نظام دولى انتهى عمره إلى نظام دولى جارٍ تحت الإنشاء. المؤكد لنا أيضا - نحن المهتمين بأحوال العرب - هو أن نظاما إقليميا عربيا جديدا جارٍ صنعه.

هنا أتفق مع اعتقاد ريتشارد هاس، المتخصص فى التخطيط السياسى وصنع السياسة الخارجية، فى أن النظام الدولى الجديد لا يهبط علينا من السماء وإنما تصنعه عقول وظروف وأسباب.

صحيح هذا الاعتقاد، فنظام توازن القوى الذى هيمن على العلاقات بين الإمبراطوريات الأوروبية على امتداد القرن التاسع عشر نشأ كرد فعل حكومات أوروبا لمرحلة الحروب النابليونية.

لكنه نشأ أيضا لأن ثلاثة من القادة الدبلوماسيين العظام، مترنيخ وتاليران وكاسلريه، تصادف وجودهم. هم الذين أبدعوا وخططوا لمؤتمر فيينا، المؤتمر الذى أثمر نظاما دوليا استمر حتى اشتعال الحرب العالمية الأولى. هذه الحرب العالمية التى نشبت عندما توقف النظام الدولى عن العمل.

بالمثل لم يهبط علينا النظام الإقليمي العربى من السماء. إنما نضجت ظروف وتوافرت أسباب ووجد قادة سياسيون شعروا بالحاجة إلى شكل إقليمي يرسم حدود العرب.

حدود ذاب أكثرها فى حدود أمم أخرى خضعت جميعها كما خضع العرب لإمبراطورية عثمانية طويلة العمر واستعمار أوروبى وراثنا ضمن ما ورثه من أملاك هذه الإمبراطورية المنهزمة فى الحرب.

وبالفعل عشنا نحن العرب لما يقرب من ثلاثة أرباع قرن، وربما للمرة الأولى داخل نظام حدوده صارت معروفة ليس فقط لأهل النظام الإقليمي الجديد ولكن أيضا للعالم الخارجى ممثلا فى نظام دولى جديد ظهر متلازما مع ظهور النظام الإقليمي العربى.

جلى - وكان طفلا وقت نشأة النظام الإقليمي العربى - عاش شاهدا. كان طفلا وشابا ثم مواطنا فى أواسط العمر وشيخا. عاش شاهدا على مراحل نشأة النظام العربى وشموخه ومراحل اضمحلاله وانحساره. شعرنا باقترب نهايته عندما اكتشفنا أن حدود النظام عادت تدوب فى حدود أمم وشعوب أخرى وعندما شعرنا وتأكدنا من أن النظام الإقليمي مُقبل على أزمات لن يكون أقلها شأنا وخطورة أزمات الهوية. كنا شهودا فى مراحلهِ الأخيرة على تقشير فى المال والاهتمام والرعاية من جانب حكومات الدول الأعضاء لمؤسسات النظام ونقص فى تبجيل أهدافه وأسباب وجوده.

كنا نعرف، وهكذا لقنونا، أن الشيء يبدأ فى الاضمحلال عند ما ينتهى دوره أو عندما يفشل فى أداء وظائفه. هذا الشيء إن لم يعد مفيدا قرر أصحابه تصفيته بالاستغناء عنه أو البحث عن بديل يقوم بوظائفه. كنا شهودا. تعلمنا أيضا، أن هذا الشيء، وفى حالتنا هو النظام الإقليمي، تتغير صورته ثم يتدهور مستوى أدائه عندما يختل توازن مكوناته الأساسية.

يستمر التدهور ليصل الشيء إلى نهاية عمره أو صلاحيته إذا تعمق الخلل فى التوازن الداخلى لمكوناته إلى حد اللا توازن المطلق، أى الفوضى أو الانفراط. هنا أيضا كنت شاهدا.

عرفنا من خلال متابعتنا لتطور النظام الدولى الذى انبثقت فكرته خلال سنوات الحرب العالمية الثانية واستمر معنا حتى عهد قريب، عرفنا أن النظام الإقليمي مثله مثل النظام الدولى يمكن أن تفشل مؤسساته وأجهزته عن التأقلم مع تغيرات العصر فى السياسة والتكنولوجيا وأساليب الحرب وأدواتها وفى الاقتصاد فيتدهور أدائه.

فى حالتنا تحديدا حدث أنه بالإضافة إلى أن النظام الذى لم يستوعب بالكفاءة والسرعة اللازمتين التحولات الإقليمية والعالمية فشل أيضا فى التعامل مع التدهور المتسارع فى قوة وفاعلية إرادات الدول الأعضاء تحت وقع ضجيج العولمة وضغوطها وفجائية التحولات السياسية والاقتصادية الدولية.

وقتها مثلا انتصب الكائن الكامن فى أرض الصين عملاقا أو قل، كما قالوا، فراشة إن هففت بجناحيها هبت رياح وتدفقت المياه فى الأنهار. أهلكت بشرا وأحييت بشرا.. كنت شاهدا.

تشير تجارب النظام الدولى إلى أن النظام يمكن أن يتدهور لو لم يتسلح بالمرونة التى تسمح بانضمام أعضاء جدد. كانت الصعوبة التى واجهت محاولات ألمانيا واليابان الانضمام والاستفادة بالمزايا الاستعمارية التى كفلها النظام القائم وقتذاك لأعضائه سببا رئيسا فى تدهور النظام ثم سقوطه ونشوب حربين عالميتين.

كذلك كانت الصعوبة التى واجهت العراق للارتقاء بالمكانة داخل النظام العربى سببا مباشرا آخر فى تدهور النظام الإقليمي العربى ونشوب حربين عطلتا نمو النظام وربما إيقافه عن أداء وظائفه.

من ناحية أخرى كانت مرونة النظامين الدولى والحديث والإقليمي العربى فى إرساء قواعد انضمام أعضاء جدد سببا من أهم أسباب استمرار بقاء النظامين فترة طويلة وعدم انفراطهما مبكرا رغم تعرضهما لأزمات حادة، مثل

أزمتي برلين والصواريخ الكوبية في حال النظام الدولي وأزمتي الحرب الباردة العربية وهزيمة ١٩٦٧ في حال النظام الإقليمي العربي.

التدهور الفعلي للنظام الدولي بدأ مع انهيار الاتحاد السوفييتي ثم تقاوم مع مأساة الغرب في حربه ضد العراق، أما التدهور الفعلي للنظام العربي فبدأ مع فقدان عدد مهم من الدول العربية حاجتها إلى النظام ومؤسساته، وبخاصة في أعقاب فشل النظام الإقليمي العربي منع غزو العراق. كنت شاهدا.

قرأنا في كتب التاريخ القديم والمعاصر أن الثورات الشعبية، كبرت أم صغرت، لم تؤثر جذريا في مسيرة النظام الدولي القائم. ثورتا ١٨٣٠ و ١٨٤٨ لم تضعفا أو تقللا من كفاءة نظام توازن القوى في أوروبا وهما إن خلفتا تأثيرا ملحوظا فهو المزيد من قوة في إرادة أنظمة الحكم وفي أجهزة القمع الداخلي في دول النظام أو في بعضها على الأقل.

لاحظنا كذلك أن ثورة ١٩٦٨ في فرنسا وثورتي براج وبودابست لم تؤثر أي منها جذريا في أداء وفاعلية نظام القطبية الثنائية السائدة وقتذاك ولا في كفاءة أجهزة النظام ومؤسساته.

لاحظنا أيضا أن ثورات الربيع لم تحدث تغييرا فوريا يذكر سواء في وقف تدهور النظام الإقليمي العربي أو حتى إبطاء سرعة تدهوره. ما حدث وله مغزاه هو أن دولا صغيرة أعضاء في النظام ولم تكن فاعلة فيه أو مؤثرة انتهزت الفرصة وراحت تتدخل بتكلفة مادية باهظة ونتائج هيكلية هزيلة.

واحدة منها أظن أنها حاولت اختطاف الجامعة العربية باعتبارها أهم مؤسسات النظام العربي ونجحت لفترة قصيرة قبل أن تنهض دول أخرى لمعاقبقتها.

يذكر أن هذه الدول التي تولت مسئولية فرض العقاب على عضو اعتبرته متمردا لم تنهض تحت علم الجامعة العربية ولم تقرض عقوباتها باسم النظام الإقليمي العربي، وكنت شاهدا.

الأسباب كثيرة وراء نشأة وتدهور وانفراط النظم الدولية والإقليمية. من هنا صعوبة التوصل إلى بدائل وحلول لوقف التدهور وإلى تصور لشكل نظام دولي أو إقليمي يأتي في المستقبل القريب.

أما إذا طلب مني اختيار ظرف أو سبب معين أمل إليه أكثر من غيره كعنصر من عناصر الأساس في نشأة نظام بعينه أو منع استمرار تدهوره فسوف أختار بلا تردد عنصر الدبلوماسية.

أقصد بها تحديدا وجود عدد من الشخصيات الواعية وصاحبة الخبرة الواسعة في العمل الدولي أو الإقليمي المشترك والمتاحة لها تفاصيل وتجارب قيادات دبلوماسية أدلت بدلوها في تطوير الدور السياسي لأوطانها.

أذكر فقط بقيادات دبلوماسية من هذا النوع وجدت أو تصادف وجودها عند نشأة نظام مؤتمر فيينا وعند التفكير في نظام دولي قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وعندما خرج إلى الوجود نظام عربي أفرز بعد قليل جامعة الدول العربية في أواخر الحرب ذاتها.

هناك الآن على الصعيد الدولي يجرى التفكير بمراكز البحث في مدى صلاحية المكونات الراهنة ليقوم على أكتافها نظام دولي جديد، وهنا في عالمنا العربي يكاد نظامنا العربي ينفطر ولا سعي جرى أو يجرى لوقف الانفراط وجمع المكونات المناسبة لنظام عربي جديد.

غائبة في الحالتين عناصر ومكونات عديدة أخص بالذكر عنصر القيادات الدبلوماسية التاريخية والخلقة.